

٥٨٨

حاشية

محمد الامير

المصري

على شرح

الاولى على

الاستغفار

٨١٩٤
ح . أ

حاشية لا مير على شرح الملوك على الاستعمارات ، تأليف محمد
ابن محمد بن احمد بن عبد القادر بن عبد العزيز ، السنبلوى
الازهرى (١١٥٤ - ١٢٣٢ هـ) . كتبت سنة ١٢٧٢ هـ .

٢٠ ق مختلفة المسطرة ٥ ر ٢٤ × ١٧ سم

٥٨٨

نسخة حسنة ، خطها معتاد

الاعلام ٧ : ٢٩٨ ، هدية المعارفين ٢ : ٣٥٨

١ - علم البيان ، البلاغة العربية أ - الامير ، محمد بن

محمد - ١٢٣٢ هـ بد تاريخ النسخ .

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله وصحبه وسلم
الحمد الحقيقي لك منك يا محمد فاما مجاز حمدنا فالحيل استعارة باطلاق
الخبريد وشرح الهم سر زبا بان نصغر في نفوسنا سره وودودك الالهة مع
استعمالنا في تبعيد مرسلك ببيان العلاقات المرضية صلى الله عليه وعلى آله
وصحبه وسلم وشرف ومجد وكرم اما بعد فيقول محمد الامير المصري الازهرى
هذا ما نرجوا الله فيه على شرح شجنا وشجرتنا ومانا بخدم العلامة المملوك على
الاستفارة ونسال ربنا اللطيف في جميع الحالات آمين قال رحمه الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم لا يفي الكلام بما يتعلق بهذه الجملة ان لم يكن في
الجامعة لمكان الكتاب الذي لم يفرض فيه من شئ ولكن ما يناسب الفرض اولي
لمقتضين فلذا قبل ان غيرة تصور او تفصيل هذا العلم بحث عن حال اللفظ
حيث الحقيقة والمجاز والكتابة فالكما حقيقة الاصل في الاظهر قال في المعنى وهو معنى
الافتقار فها هذا اقتصر عليه سيبويه اى حيث قال وما هي للاصاق والاختلاف
ثم قال فما اتسع في الكلام فهذا اصله انتهى قال العلامة الحادى والاشبه ان الاصاق
هنا مجازى لان زمان وجود القراءة بعد انقضاء ذكر الاسم لا يمنع اجتماعهما في ان لان
الالفاظ سبالة ليست بقارة انتهى قلت قال في المعنى الاصاق حقيقى كما مسكت
بزيد اذ قضيت على شئ من جسمه او على ما يجسد من بدو نون او نحوه ومجازى
كقمرى بزيد اى الصفات موروى كما كان يقرب من زيد قال الدمامنى والظاهر
في مسئلة التوب المجاز اذ هو الاصاق بما تجاوز زيد الانفس زيد قال الشنقى
وحواه ان اللغة لا ينافى فيها هذه المناقشة فلا يقال ان ما سكت نون زيد ليس
ما سكت له بل يقال في اللغة انه مسكت زيدا فاما نحن فيه من قبل مسئلة التوب
او اولى فتأمل ثم حيث كانت الباء للاستعانة استعارة بتبعيد تشبيهها بالوزن سلكا
الاصاق على ما لا يخفى تقريره فالاستعانة بالاسم مجاز على ما قاله الخازنى قال
لان الاستعانة حقيقة بالذات ولحن جوازها كالحق الاتقان كقوله تعالى ولكن لا
تواعدوهن سرا فان الوطى يجوز عنه بالسرا لكونه لا يقع غالبا الا فى السر وتجزئة
عن العقد لانه مسبب عنه انتهى وشبهة المانع انه لخذل الشئ من غير مالكة والتقى
المجيز باختصاص مما ثم في حذف المعلق مجاز بالحذف ان لم يشترط فيه تقدير الآخر او
ومجاز بالزيادة ان قيل بزيادة الباء واسم والحق انه مجاز بمعنى خلاف الاصل المعروف

بالكلمة

فالكلمة قال الحادى وهنا مجاز ثالث وهو كونه مقدما مع كون حقيقة التاخير عند
بعض اى بالله الاسم بناء على ان المراد اللفظ وان كان الاصل ان الله ليس مجاز كما في
الاتقان عن البرهان انتهى قلت في بحث علاقات المجاز لمسل من خاشية المجاز
على العصام مانضه ومنه التقدم والتاخر نحو والذي اخبر المرعى فحمله غنا حوى
والغنا ما احتمله السيل من الخيش والاحوى الشريد الخضرة وهما سابقان في الوجود
على كونه مرعى انتهى واصافة اسم ان كانت بيانية فليست بحقيقة كما مر بكتب
الخوشة ارتباط البيان بارتباط الخفض فالاستعارة تبعه في ههنا الاضافة نظير
ههنا الفعل في اى امر الله وقدر قال المجزول في العلاقات ايضا وضافة الشئ الى ما ليست
له نحو مكر الليل والنهار والاسم الكريم حقيقة كالمجاز وكانه لا حظ انما ليست من هو متعلق
اللفظ الاصلية ولا يخفى ان لا تضعف عن اصطلاح القاطب والظاهر قدم المجاز فيه
بوجه من الوجوه ولو قلنا انه كى وضعا وانتهى في الجرى باعتبار خصوصه مجاز اذا اقام
من استثنائى اسمائه تعالى وتخصصها بمجازيا كما جعلوا تعريف علمية فوق الضمير الى غير ذلك
قال الحادى ثم عرض على فرض الالتفات عن الخطاب اى على مذهب السكاكى بنا على ان
مقتضى الظاهر خطاب المستعان به فهو ما اختلف في كونه مجازا او حقيقة لكن في الاتقان
عن السكاكى لم ارجع ذكر هل هو حقيقة او مجاز ام قلت الظاهر ان قولهم الاسم الطاهر من
قبيل الغيبة لا يقتضى ان استعمله في الخطاب مثلا مجاز بل الاعلام حقيقة مطلقا
لان سمها لم يقدر شئ وصفا نعم الضمير في تعلقها الى المجاز اقرب حيث يستعمل المجاز
مع ملاحظة مزية الآخر لان قطع النظر عنها بالالتفات قد تدرى والرحمن الرحيم من الرحمة
اصلا رفعة القلب المقتضية للفضل فيها مجاز مرسل شئ عن الفضل في بعض المعنى
هنا او كناية وفيه ان الكناية يصح معها الحقيقي الان يقال الاستحالة هنا المعنى خارجي
والمراد ان ذات الكناية لا تنافي الحقيقة على ما شبه الله في جعل ليس كمثل شئ كناية
عن نفى المثل او استعارة تمثيلية واصافة الحال له تعالى مقبولة في كتب الكلام
البيان وكون المشبه به اقوى واساة الادب في التشبيه مدحوعات باعتبار مجاز
التقريب وقد قال تعالى الله نور السموات والارض مثل نوره كمشكاة الاية وكون اللفظ
مفردا اقتضاهم المكيب على ان الحادى قال يمكن اعتبار التركيب في مجموع الرحمن الرحيم
على معنى حية اتصال الدقيق والجليل فليسا قل ثم الرحمن لم يستعمل في غيره تعالى
فهو مجاز لا حقيقة له في الاستعمال اما التفسير بالوضع او بالاستعمال المصدر على الغفارة

والظاهر ان
الاسم الطاهر من
الغبطة

ابن السبكي في جمع الجوامع وقولهم في مسجلة حرمان الهامة استعمال فاسد لغتنا
 او ساذ أو المختص لمعرف بال ولكنها كما تجزي من مدخولها غيرت بينه
 وبين المنكر فبديرو حمله البسمة محار علافة الصدية من الاخبار المفيد
 الاثنا التبركي تصبغ العقود واستغفالا علم الحمد لله لما كان مضمون البسمة
 التبركي من القوة والاعتراف بان الفعل انما هو بمعونه رحمته ناسب تصبغ
 ذلك تذكرو والشاء عليه حيث ان الامر كله منه والله وانما يتم باسمه وهو السابق
 له في اجملة ان مستقلان على هذا المشهد ويشهد له افراد كل في حديث وقد
 اقتصر كثير من الامة على البسمة لان فيها حمدا والفعل على الاقتصاد في نحو الاصل
 وقيل بعضهم الحمد لله بنحو يقول فلان واما قول ابن العربي ان يسم منقول بالحمد
 قال لا ينبغي على الله الا باسمه الحسنه ففي ابن عبد الحقي على نسبته شيخ الاسلام
 انه كما هو ظاهر سياقه في اول القرآن قال ولا ينبغي ان يلفظ في القرآن محذوف
 الا ضرورة ولا ضرورة هنا كذا في الفتوحات للكنية واشتهر نقله مطلقا حتى جعل
 دافعا للتعارض بين الحديثين لان البداهة فيهما واحد كما في بعض الجونى قال ناصر
 الدين الطلاوي الكبر في شرح البرهجة وهو بعيد فان القصيدة التي نفس الحمد لا
 متعلقه اى من كونها تسميا او غيره ويبعد ايضا ما نقل من صلواته صلى الله عليه وسلم
 والخلفاء بعده بالفاحة قال انس ولم اسمعهم يسمون وقد جزم الشيخ في الدين
 بانها من الفاخرة على مناسبة كلامه وايداه بكاشفة كتابها في اللوح المحفوظ
 ومعلوم انه خلاف قول مالك فذكر لنا شيخنا العدوي ان يحيى الدين مالى وبنوده
 انه اندلسي ولكن رآته في ديوانه ما يقتضى اجزائه وهو **يا حي يا قيوم**
 يسبوا الى ابن حزم والحق **يا سب من يقول** قال ابن حزم
 لا ولا غيره فان مقالى **يا** قال نص الكتاب ذلك علمي
 او يقول الرسول او الخلق **يا** على ما قول ذلك حاكمي
 وشيخنا تافل عن المناوى والحق انك انه على كلام يحيى الدين حقا الناحية عن الحمد
 وانه لا يمكن تعلق غير القرآن به على هذا الوجه فبنا سائلا على ما قيل في السورتين
 اخر الفيل والابلا لئلا في ثم هو مضطر للتقدير في بسمة غير الفاخرة ثم في بعض
 الحواشي ايضا وقع التعارض جعل البا في الحديثين للاستغانة او الملازمة
 اذا الاستغانة ينبغي لانساني الاستغانة باخر وكذا الملازمة انتهى وهو في خيال

قلا



قال الفخاري وهو لا ينفع فيما نحن فيه اذا الابد استغنا بالبسمة بنا في الابد
 مستغنا بالحمد لله لان الاستغانة بالشيء انما تكون اذا اللفظة ابتدئ وبشيء
 الوجه على ان الابد حقيقة واجب بعضهم بان معنى الابد مستغنا بها الابد حال
 كون المسمى كانه مستغنى بهما لعدم تخلل ثالث بين الابتدائين وذكرهما انظر عندكم
 الجملة الاسمية تدل على الدوام على قول صاحبي الشافى والمضاج وفي كلام الشيخ عبد القاهر
 لاندل الا على مجرد النبوت جمع السبعين بان الشيخ نظر لاصل الوضع وهما نظر للدلالة
 العقلية بقرائن المقام او العدول اى فيما اذا كان الاصل الفعلية بان كان المسند اليه
 مصدرا كاهنا في الاصل حمدت حمد الله كما في الاشعري وغيره على ما فيه من عدم
 الملحى القوى واما استناد الرضى الى ان الاصل في كل شئ مضمرة فضعف لاخص الاسمية
 حتى قيل به في كلن وذهب الحفدي الى حمل كلامهما على الاصل ومحا لفته الشيخ وبرده
 كلام الحظاني كما بسطه العلامة الفهمي ثم ظاهر ما سبق ان السمية لا تفقد الدوام
 بالوضع ولو كان خبر باصفة مشبهة وهو الذي في السيد على المعلق قال اسم الفعل
 لما كان جاريا في اللفظ على الفعل حاز ان يقصده الحروف بمعونة القران دون
 الصيغة المشبهة اذ لا يقصد بها وضع الا مجرد النبوت او الدوام معه باقتضا المقام
 انتهى في الحفدي ان السمية تفقد الدوام ولو جازها ظرفا ولو اقبلت بانها اختصار
 الفعلية ولجوها بعضهم على الخلاف في المفرد والحق ان ما سبق للسيد
 يقتضى حدوث الوصف ايضا وبعضهم في التي خبرها فاعل دوام الحروف عملا
 بالجزئين ان قلت حيث ال الامر للقران فلم يخص في المشهور الاسمية بالدوام
 والفعلية بالحدوم مع صلاحية كل لفظ بالقران قلت لفظة الاستعمال الواقع مع مناسبة
 دخول الزمان المتجدد في مدلول الفعلية واذا حققت النظر وحديث العدول
 لا يحسن قرينه يجرده ما لم يثبت للاسمية الدوام من قبل والا فهو مشترك
 قائل ما ذكر ولا مثال مما شوش من سواه الذي وقع لبعض الناس هنا ابرو بان
 الموصول وصلته في قوة مشتق يوزن بالعلية وكفل الجواب عن ابن قاسم بانه
 بانه صلة الاثنا المتكلم فلا ينافي ان الاستحقاق ذلك وانت خير بان العلة هنا
 استحقاق الذات المعبر عنها بالضمير لحقيقة الحمد فكانه قيل يحيى الحمد لان حقيقة الحمد
 الاله وانما اورد العلماء هذا حيث جعلت الصلة من جنس الانعام كقول السمرقندي
 في شرح رساله الوضع العنصرية الحمد لله الذي خص الانسان بمعرفة اوضاع البيان

الى جملة الفعلية
 على دعوى دلالة الاسمية
 على الدعوى

في ان قوت اسماوات على
 او فعلاوات على

مهر

كالنجوم باهرهم اقدسهم اهديهم طائفة من معنى بالفواصل جمع فاضلة والفضائل جمع فضلة
 فاشهر ان الاولى المقديرة والثانية القاصرة فاعلم اصطلاح والافئلة بمعنى فائلة
 فالمال واحد بعد من متعلقات الجزاي وهما يكن من شئ فلا قول بعد لانه حيث
 طلب الاشارة في القول بالسبحة وما معها كان لتقييده بكونه ما ذكر وجهه والادعي
 لتقييد الشرط بذلك كذا افاد بعض محققى المفاربه وهو ارفى من قولهم في المشهور
 ليكون الشرط مطلقا فقد كنت الايمان بقدره وكان مع الماضي لمزيد التاكيد
 والتقدم الامام هو الامة بشر كان في مادة الامم بمعنى القصد وبنا كسان
 من جهة ان الامام يقصد ليع بالنا للمفعول فيها والامة تقصد لتتبعه ومن جهة
 ان الامة تكثر في الجماعة ونقل في المفرد نحو ان ابراهيم كان امه وامام بالعكس نحو
 واجعلنا للمتقين اماما والرسالة شربت بالكتاب الذي يتوكل به لان شانه
 الخفة السمرقندي رتب بخط شيخنا الدرر الحنفى بفتح الميم وسكون الراءسية
 لسمرقند مدينة ورا البهر في الاستعارات شبه عرض الشئ الذي لا يخرج
 عنه بطرف محيط به من جميع جهاته ولا يناسب قول بعض الحوشتى في استعاره
 تبعية بمعنى على مثلها في قوله تعالى لا اطيعكم في غير ما امر الله على
 الاستعارة ووجه عدم مناسبة ان كلاما من الظرفية والاستعلاء هنا محاز
 فما معنى الاستعارة بينهما وما في الآية فقد تحقق الاستعلاء الحقيقي تأمل عوف
 جمع عارفة بمعنى معروفة احسن راضية بمعنى مرضية الاخوان على مجموع الحق
 وتطلب اخوة للنسب معانيد الاقعدان الضمير للرسالة وذكر بل اعتبارا لراى في
 معنى الكتاب تكثر القوائد بمعنى المتعلقة ببيان المعاني فلان في الاقتصار
 السابق لانه باعتبار خارج المناقشات في كلام القوم والشواهد قل ان هذا
 جزى نذكر لاثبات القاعدة وهي قضية كلية تعرف من احكام خبرياتها ومن
 جملة الجزيات ان هذا في الدور وجوابه ان ان هذا يحقق القاعدة ويثبتها
 وهي بفرقة ونذكره فقط يعني ان يعطى بها التحصيل وهي بغطيه الاحتضار وقيل
 القاعدة متوقفة على ان هذا باعتبار الامة المستعملين للقواعد والشواهد متوقفة
 عليها باعتبار ما عند الطالب المتعلم وهو قريب من الاول على ان تقول ان هذا ثبت
 القاعدة باعتبار غيره من الجزيات لانه هو المحتاج للاثبات بالقياس وهو ثابت
 بنفسه لاحتجاج لتعرف منها وبالشونين نظرد القاعدة وكان هذا معنى ما يقال

الشاهد

ان اهد كالشاة من اربعين يكفى عن نفسه وعن غيره فتدبر ولصعوبة العبارات
 ان كانه لفرض بسرح العظام ونم الوكيل الوو عند مانع عطف الان على الخبر
 للاسبغاف وعاطفة على حسب وهو مفرد الوصف بخبريه ولا يلزم من تاويله ساقى
 انه مثله او يجعل الجملة الاولى لانها الاحصاء او يقدر في الثانية مستل اي نحو
 الوكيل والكبرى خبرية اذ لا يتوقف المدلول الاعلى الصغرى فتأمل لو هبنا
 وروده يكون على من لجاز كلما كان كما لا او الكفى لورود المادة ولو وصفه اخرى
 كوهاب العطية فان من حشاه فيه مجاز الاول ونسب شئ فانها عطية حال هبنا
 للتلازم بين الوهاب والموهوب وليس المراد وهبها باعطا اخر حتى يلزم تحصيل
 الحاصل بل المراد انه مبدى نفس المعنى الذي صار به عطية فهو نظير ضربت المفروق
 وقتلت قتلا وقد شنع السبكي في عروس الافراح على من جعل قوله صلى الله عليه وسلم
 من قبل قتلا قتله عليه من مجاز الاول كما يقله عنه بعض حوشتى العظام رخص الى
 تقريرها على مثله وجود المفعول به قبل الفعل المشهورة في خلق الله السموات
 وكفى ان تقول المختلف فيه اشترط وجود الذات وذات العطية لتنفق فطفا
 وانت في بعض المواضع فاتفقنا لامن ذات العامل ونما المقارن وصفها بانها
 عطية فقط فهي مفعول به لا مطلق على كلام القولين والكلام في مقام من قد بر
 نزلت قال الشهاب الخفاجي على البيضاءى عند قوله في الخطبة الحمد لله
 الذي اتزل الفرقان انه مجاز عطف لان اللفظ عرض لا يوصف بالنزول الا انما لا اتم
 ونوقش بان التبعية لا تقتضى المجاز فان راكب الدابة او كفيه يتحرك بتغيرها
 وليس له الحركة له حقيقة وقد يقال هو لم يعول على مجرد التبعية بل مع العرضية وظاهر
 ان الحركة عرض فلو اوصف بها العرض حقيقة لزم قيام العرض بالعرض والراكب حوشر
 والقياس مع الفارق فاسد ولهذا يحتر بعض الناس في هذا زعم اجماعهم على ان القرآن
 نزل حقيقة مع انه عرض بنقضى بحجج النطق واكثر من اللفظ به في الجبال والاشيك
 في ذلك ولعمري انما اجمعوا على مجرد اسناد النزول له واستعمال نزول القرآن وصدقه
 واما كون الاسناد حقيقيا او مجازيا لان النازل جبريل بسبب القرآن كما قال تعالى
 نزل به الروح الامين فتنى اخبرهم لا مانع من صبر ورثة الاسناد حقيقة شرعية بعد
 فتأمل لان كلاما من العطيتين قال العظام لان كل ما وهب للنبي صلى الله عليه وسلم
 من العطايا فهو يعم الحامد وغيره من مسلمي البرايا قال الشيخ في الكبر هذه الكلمة

ففعلية
 بعده

ممنوعة قال وحجتي ممن يأتي بالفقرة ولا ينظر فيها اذ في نظره ثم احبب بانه يمكن اليوم
ولو باعتبار الشرف لان كل ما وهب له صلى الله عليه وسلم فهو شرف لا فقه انتهى وقد يقال
لا يستحق هذا الشنيع فكل العظام اعتمد على ظهور ان المراد كل ما وهب فاما ان
تقدته اذ يدعي ان كونه الشرف لا يحوم فيه ولا تغدى نعم الى ما يظهر ان لو
خطبت حبيبة العوم امان لو حظ مجرر الوطول له صلى الله عليه وسلم ثم في فقط
بفضل من الله تعالى شرح على ما ذكره السنوسي في شرح الوطلي واليه في
حاشي الكبري من ان الاولى ان نقول محمد افضل الانبياء بفضل من الله تعالى
ولا يقلل انما بالمرأى لان للسيد ان فضل من شأ من عباده نعم السادة من
اساءة الادب في نسبة النقص لغيره بالمفهوم هكذا قال بعض المحققين وان كان
النقص النسبي لا بد منه لكن لا يلزم من ذلك حسن كثرة الانفات البه وان غلب
على بعض المحبين وايضا احكام الله تعالى لا تغفل عن ان فيه شيا به مصادره بيا
على ان مرجع التفضيل التاميل وقد اشهر ان المزية لا تقتضي الافضلية والقول بان
المنفي افضلا من الذي بدون حكم الله تعالى يرجع الخلاف لفظيا فلتأمل الناقص
المراو به من بعد ناقصا لذاته عرفا واما النقص النسبي فلا بد منه للفاضل والحق ان
الحجور التفضيل على الناقص بخصوصه الا ترى حسن تفضيل السلطان على جميع الناس
والقول بان الالاستغراقية تتضمن قضايا بعد والافراد فيقول للخصم مدفوع يانه
لا يلزم من تضمن الشئ للشئ ان يعطى حكمه من كل وجه والذوق والاستعمال ساهي
ولكنه در الانسب للتفظيم العظيم وعظم اللين لعظم من تربي به والعظيم محل التعجب
التحريدي بالجملة كما في شرح وهو المراد وفي التظيم عتب التحريد وهو اخلاق الضرب فان الاول صحيح والثاني مقيوض
بالعمل الصالح لعل الخس فيصدق بمجرد الامان لان مقام دعا ونقل عنه المبادر ان
المراو زاد على الامان وكأنه لان الصلاة تؤذن بالتفظيم فلذا لا يكون على غير الانبياء
والملائكة الاتباع فالحق بالمرح وفرد و ضعيفا ال محمد كل لقي وفي رايون العارف سيدي
محى الدين عربي قدس سره **بسم الله الرحمن الرحيم**
ليس النقي للنفس خير ليايس **بسم الله الرحمن الرحيم** يز هو ايه المسعوديين الناس **بسم الله الرحمن الرحيم**
ان الشرف هو النقي للترنوف **بسم الله الرحمن الرحيم** لا اله الا الله والعباس **بسم الله الرحمن الرحيم**
الا اذا اتوا الله فانهم **بسم الله الرحمن الرحيم** اهل الكارم والسدي والباس **بسم الله الرحمن الرحيم**
قوله او الطاهرة غير بعيد مما قبله ومعاني الزكاة مقاربة **بسم الله الرحمن الرحيم** ايجان فها ان العظام

قال

قال في الآل اهام فاعترض بانه التورية وهي ارادة المعنى البعيد والانباء معنى قريب
في مقام الدعا واحاب الشراية النقت للآل في حد ذاته فان المتبادر منه الاقارب
يقطع النظر عن مقام الدعاء ان بقي ان شرط التورية خفا القرينة والمقام قرينة
ظاهرة الا ان يقال ليس فاطما يجوز تحفص الاقارب ومنها ان العظام قال
لوقال وعلى اله العلية ذوي النفوس الركبة كان احسن قال لا بل احسن
لفض الفقرة الثالثة عما قبلها واحباب باننا ننظر لكل فقره وننايتها فقط فالقرينة
اصول من الثالثة والظاهر ان العظام لاحط جهة الارزواج فقط لان كل
فقرة كسطر ومنها ان العظام قال زكا النفس يستلزم كالعقل بالاولى اي لان
النفس للشهوات اميل قال لا هذا مبني على المغايرة بين النفس والعقل
والعارفون على اتحادهما ذاتا والتغاير بالاعتبار فهناك لطيفة رابطة
من حيث تشبه نفس ومن حيث تدرك المعارف عقل **بسم الله الرحمن الرحيم** المحر والتمكيد اذ تجريره
عن التفضيل كما وضحه بعد فلا بنا في مصاحبة الشرط بل من التاكيد هو
الشرط من حيث التعليق على محقق واشهر تقديرهما وانه ان الفا بكفها يطلق
شرا لان يقال ان للشك وغيرها خاص بقيل كالزمان في محي والغافل في من
وليس المراد خصوص ولا المقام للشك وتقدر اي مضافة لعام تطفئ شئ في
هذا توقف على عمومهما لا انما لغز العاقل كما قدس **بسم الله الرحمن الرحيم** تطفئ تقدير المحل
وبعض التفضيل قبل التقدير هنا العلوم شئ اما الخوف لا يغيبه لخوا اما الاستغراب
فاريد بها وقول ان معاني الخواتم خبر بان التفضيل من خبيث الولى لا ما كالحال في
اما زيد فالمرته والولى هنا الطرف فالانسب ان التقدير لا المقام السابق فليست
والحمد لله الخ واما بعد الخ فتمام والنفي الذي تحري بملاحظة الاحمال وبعض التفضيل
في الذهن ثم يقض المتكلم في نطقه على ما ينظر له ولا حاجة لتقدير فان معاني
الخاى فاقول ان معاني لان الجواب متأخر والذكر سابق واورثنا شرحه فاجابنا
السيد البليدي على هذا المشهور بفتح النجاة يلزم حذف القامع القول خوف اقا
الذين اسودت وجوههم الكفر ثم اي فيقال لهم الكفر ثم اي الاستغارة المصحة
لخبره لقول العظام لا يخفى ان المعاني لفظ استغارة بالافراد في صلته انه من مقابلة
الجمع بالجمع على انه انما يريد ان كان من مضافه للدلول لا السلفه والرد لك هذه
الاستغارة على انها اسما لجناس لا اعلام يفرق فيها الشبهة كما قيل لان خاك

اي في الرواية

قد مر ان الاولى لم يرد في نسخة الولى
واما افادته بان قطع النظر
عن المزاي

وهي اخذ الدعوى في الدليل

التحريدي بالجملة كما في شرح
الخرجينة

المقام

حيث اقتصر على الجزاء المعنى للمركب والسعد وعصام قبال - الغير الخيلية جميعا
 والاضافة لان غيرا في معنى مغاير وهو وصف قال في الخالصة ووصل الى ذلك
 المضاف مقتصران وصلت بالتالي والظاهر ان هذا القدر لا يحار او لو علم
 لجمهور قارئهم حيث سموها استعارة شحا مع انما مجاز علفي فلتكن تصحية تسمى
 الغير سرية الضبط يعني ان ضبطها الى اصل بالفعل سربل وهذا رجوع لما الالبه
 كلامه في الكبر مع عصام قال في العصام الاولى في المقابلة غير مضبوطة او لا يقول
 ثانيا سرية الضبط قال في الاول خلاف الموقع لانهم مضبوطة بعسر والثاني يوم
 سربل ضبطها ولم يضبطها بالفعل قال الان براد ان الضبط الحاصل سربل على وجه
 يصح تعلقه بمجمل مضبوطة من حيث اصل المعاني لصفة الاحمال والضبط المشبه به
 يشبه بذكر المشبه به لما فيه الضبط حيث قال شرت السائل بالدر على طريق المكنية
 واثبات نظمت تحيل فان المكنية لا يصح فيها بالمشبه به وقد تضمن لذلك في الكبر
 عاده الى ان تكتة الغير يعايد ورد قول عصام لو قال فوايد كان احسن
 فان غاية ما فيه تحقيق الخناس الاصح وفيما غير المص تكتة معنوية وهو بيان
 العود قيل الفائدة ايضا بالنسبة من علم او غيره وفي عايدة قال في الضبط هذا
 من اللاتيد اللبيان وروبان نفس الانسان فيضد عدم الاختراع وتحت خبر بان
 الانسان بمعنى التحصيل فاني في الابتكار بل ولو جعلت من اللاتيد الجوارح يخرج
 من علم نفسه فقدر والى تشبه الخ النظم اعتباري جميع فيه الاقسام على ما بان
 عن السعد والسيد في كون التمثيل بتعبية من الكلام وتغيرها ايضا كما يستفهم
 ان شاء الله تعالى والى ترجمة شير رد قول العصام كان على المص ان يذكر الترجيح
 وكأنه لم يعتني به او درجته في القران يعني قرينه المكنية لان كلاهما من ملامات
 المشبه به قال والفول بانه ادرج في تحقيق المعاني مردودا فردا القران مع توقف
 تحقيق معنى الاستعارة عليها وكذا القول في التجريد لكن بدرج في قرينه المصحة
 ولا ياتي في الاطلاق اذراج والصريحة الخيلية تنقسم الى اصلية كنه هذا على
 مذهب السكاكي او يلزمه انما في نطق الال بتعبية حسب القواعد وان كان هو في
 التعبية كما سياتي اما على مذهب القوم من يقا اللفظ على حقيقة فلا ولم يذكر
 من اقسام الخيلية الخيلية قبل واما مع منه خواني اري الحال تقدم رجلا وافر
 اخرى على مذهب السكاكي ايضا والمكنية تنقسم الى رد قول عصام لاقسام

للمكنية

مخرج

للمكنية وكأنه نزل المذهب منزلة الاقسام على انه اجيب عنه ايضا بان اضافة
 الاقسام لضربها الانقضي ان لكل واحد منها اقساما ولم يذكر من اقسام المكنية النعية
 وياتي عوسفك المضارب وم زيد والتشبيه خوفا من حق عليه كلمة العذاب فانت
 تنفذ من في النار على ما يستفهم ان شاء الله تعالى وقراءتها من المعلوم ان الخلية
 قرينه المكنية فقد بينا من حين حيث انما من الاقسام باعتبار زائرها كونه
 قرينه لكل استعارة قرينه رد قول العصام لم يحقق القرينة المكنية بما انه لا
 يفصل خلافا الا فيها وفيه ان التحقيق المذكور على الوجه الحق ولو بما الى التعريف
 ولكل مقام مقال في ثلاثة عقود ان اردت بها وبالفرايد المعاني والالفاظ فمن
 طرفه الفصل في المحل وان اردت بالفرايد المعاني وبالعقود والالفاظ فمن طرفه الاول
 في الدال وبالعكس العكس محاز الاول انظر ان العقد مجموع الجزر والخط فالعلاقة
 العلية والجزر المنتظم فالعلاقة الحالية او المجاورة ولا يظهر ما قالوه الا لو كان
 نفس الخط ياول لكونه عقد فقدر لم يرد ولا غير من العصام على المص بان يفسد
 كل واحد في عقد وانما على الترتيب المذكور وليس كذلك فضلا التي اتفق عليها
 الاول زيادة على انتفا الثاني وانتفا الثاني حاصل ولا كلام ايجان في المناقبات
 السابقة مع العصام وحفيدة في انواع المحاز قال العصام الاولى ايدال المحاز
 بالاستعارة لانها المقصودة بالذات والمسل تبع استطراد وروايت بان الترجمة
 انما يفيح لما لم يذكر والمص ذكر المحاز المسل والظن انه لا يلاقيه كل الملاقات لان ملخط
 العصام ان الاولى الترجمة بالمقصود بالذات كالمجاز في الحاف استقصائية
 بالنسبة لما في هذا العقد قوله لم يذكر فيه المكنية واما الخيلية فذكرها من حيث
 كونها من الاقسام والذي في العقد الثالث ملا خط لافيه كونها قرينه فاذها جرتان
 كما سلفنا في الاصل يعني في اللغة ففرق ما بين المحاز في اللغة والمجاز اللغوي
 لا تخفى فان الثاني من مصطلح اي البيان مكانها الاصل يعني المعنى الحقيقي وان السهل
 فيه كالمجاز التي لم ياولك ان تجمل على مطلق بالمعنى الاول بناء على المحاز وقد
 استلفنا ذلك في محبت السجدة وعدوها اي اللفظ لان المعنى المنظر عطف
 تفسير لشارة الى ان البيا للقرينة بمعنى اسم الفاعل كمن شير في مثل ذلك في محاز
 مرسل علاقته التعلق وفيه ان التعلق عام في العلاقات فلا يكفي في البيان وما عمل
 السيد في علاقات استعمال ادوات الاستفهام في غيره على مطلق النروم تعقب العلاقة

اروة

اي قول غير وورد مجاز

فوقه في الاول اي المعنى من حيث هو يقطع النظر عن كونه حقيقيا او مجازيا

فوقه في الاول اي المطلق المصدر محقق اسم الفاعل انتهى

باب ما عطف على
عصام

سم بان العوج بان جهة النجوم الخاصة فليقل العلاقة هذا الجزئية باعتبار ان المصدر
 جزء من مفهوم الوصف والاحكام علة علاقة منسقة فليسا مل ان الظاهر من الطور
 مفعل عند كونه مكانا على معناه واما مصدره فيخرج للمفعل الاسم الفاعل او المفعل
 كاسبق واما جملة على الكلمة فمشتكك قد ير طريق كذا ليقال الحفظة اولي من هذا المعنى
 لما ان طريق لمعناها المفسر والمجاز طريق بالقرينة لانا نقول على التسمية لا نقض
 التسمية فانها مجرودة من حكمة التسمية من الاعمال من الاطراد والانعكاس فاذا
 سمي شخص بابيض بحكمة ايضا فليسا مل ان يزول الاسم بزوال البياض ولا
 ان يسمى به كل من انصف بذلك فلازم في النفي ولا في الاثبات ثم الوصف عليه
 في الاطلاق الاستثنائي ويزعمه في الاستعمال العلم فكذلك المجاز من حيث
 الوضع الاصطلاحي لا يلزم ان يسمى به الحفظة نعم يطابق عليها بالمعنى الكلي فتبصر
 بحيث حصل حشنة لها تضيدا وتقليل للجمع او ما يجمع مع الشهور بامر متعدي
 فمكن بان يقال للمجاز لفظ استعمال في غير ما وضع له واللفظ يشمل المفرد والمركب
 لكن المضاراد من كل حفظة خصوصا ففرد المفرد وحده وسباني يعرف المركب
 في الفريدة السارسة اعني انه هذا تعريف للمجاز والظم كلام الشرح السابق
 كغيره انه حد بالذاتيات وقال بعضهم التعريف الاصطلاحي روم كوزان الذبابة
 امور اخروا ما ذكره وروى الضبط الذي في شمس التسمية بان التسمية شوقا على
 الجزم بالعرضية ولا يتجزأ الجوز على ان نقول لا معنى للذاتيات الا ما اعتبره اهل
 ذلك الاصطلاح الملائمة خرج المجاز الجذوف والزيادة فانه معنى خواسق في السمة
 فلا حين ذكر ذلك في المراسل الا ان يقال انما اللوحدة فتنا في التعريفات
 للماهية نضر ما يقال في كل ولا حين القول بانه ضابط ولا تقدير مضاف اي ماهية
 الكلمة اتم كالاحسن بحد الثامن الوحدة والادخل غير المفرد فالحق ان الوحدة ملاحظة
 معانيها في حد ذاته من حيث اعتبارها في ماهية المجاز المفرد من حيث انصاف الافراد
 بانظر الجوان في تعريف الانسان قائل الكلمة قبل الاستعمال الذي في كتب النحو
 ان الكلمة القول المفرد والقول اللفظ المستعمل في الكلمة انما يقال للمستعمل اهل البيان
 ارادوا بالكلمة مطلق اللفظ المفرد وروا من جملة كونه صوابا بالقول في غير ما وضعت
 له بخلاف النفي المجاز الوضع الاولي الاصلي فالبيان في الوضع الثاني في الشئ ويرجع
 الخلف في ان المجاز موضوع لفظيا ثم وضعه نوعي فالوضع بعد نظر الحقائق يقول

فولته وما جعله في تفسيره بها
 بان يقال ان المجاز كذا او قوله
 فليست كذلك اي بين نوعين
 ان قوله عليه القاهر في لسان
 البلاغة وقوله الخليل
 في الايضاح ٥٥
 حكمة الله في العالمات
 قوله في قوله تعالى
 والمجاز هو الذي لا
 وهو اطلاق حقيقي لا
 مجاز المجاز ٥٥

كل



كل سبب يدل على سببه بالقرينة مثلا وان احتمل تبعيته للحقيقة في شخص فاسد وضعه
 لمعناه أصالة والى عليه ما بينه وبينه علاقة بالتأويل وهكذا او ما الحقيقة فوضها
 اولى ثم نارة يكون الشخص الاقفاظ ونارة يكون لنوع كل كالمركب وصفه المشتقات
 ثم طاهر ما هنا ان الكلي في الجري مجاز تحقق القرينة والمشرور انه حقيقة من حيث حقيقة
 فيه مجاز من حيث الحقيقة ما ان الكلي غير اعتباري له لا موجود في ضمنه ولا الشخص وانما
 اضيف له للقرينة منه فليس اعتبارا لشيء لا يستلزمه كالكاتب قبل الكل المنسوب
 اليه فكل منهما نسب للاخر واجمعا على عدم وجود الكلي استقلا لا اول الاطلاق والنقد
 ويتبعه ما قبل انه استقامة لثابتة الفرض لما في الزهن وقال الكمال ابن الهمام المقدوني
 المعروفون الا انه حقيقة واللام في تعريفه للكلية لاصلة الوضع والكلي وضع لاصل استعمال
 في الجري وينبغي ان لا يبرح حصره والالكان الكلي الطبيعي مجازا قد ير كل توضيح لمعنى ما فانه
 من صيغ العموم التقدير مخدوف في المتن اي مفاد جميع ما وضعت له في لسان واحد لما وضع
 اي لا يصدق عليه موضوع له فانه في معنى غير من النفي تعلق بكل فرد فرد المقنون عنه بالبور
 الكلي فلا يناسب ما قبل اداة النفي اذا تقدمت على كل كان من سبب العموم وهو صيرف
 بالسبب الجزئي والثبوت لبعض فيصدق على المشترك المستعمل في احد معنيته شغل
 في غير كل ما وضع له فلا يصح الاجعله عموم السلب من غير الغالب على حد ذاته لا كسب
 كل احتمال خور ولا يخفك ان صدق ذلك على المشترك المذكور التفات الى ان المراد بالكل
 الهيمنة المحفوفة وهذا غير مفاد سلب العموم ثم عموم السلب سلب العموم انما هو في مقام
 ذكر فيه اداة العموم وتعلق بها حكم ثم توجه النفي لهذا الحكم فيقال ان تلحقين اداة النفي
 كان من باب سلب العموم اي سلب عموم هذا الحكم لجميع الافراد فكل اداة النفي
 للدرهم استغنى فيصدق بشموله لبعض وهذا لا يتأتى هنا بل ما هنا في تسلط على نفس
 اداة العموم وكل حكم تعلق باداة العموم كان نفيها او نفيها كان متوجها لجميع الافراد لا لاجل
 فنصير امثلة من الارجال المعنى السبعة لعدم بطوعها في معنى اخر قبل كسفا لاجل
 بان العلم وضع للصغر وتغير بالدر لان الفرق المعول ليه في الاستعمال لا يكثر فيه هذه
 القرينة وسبق في السمة خلافا في الاعلام وادوار وعليه بعض النجاة النقل من
 جمع اداة فعلة من الود قليت ووه حمزة كفضل واسداي علمين الاول منقول عن المصدر
 والثاني عن لسان حسين عن او مشركه لاختلاف في استعماله في معنيته وعلى حواره من هو
 حقيقة او مجاز لا يلزم من وضعه لكل معنى وضعه للجمع في اصطلاح النحاة

اي والا ان كان موجودا
 في ضمنه
 اي في الجوان

تقول كذا وحدث
 العلة وحده
 المعلوم والا
 نفاس كذا
 النفي العلة
 التعلق بالمعول

فولته نظير الجوان اي فانه يأخذ
 في تعريف الاشارة من حيث كونه
 جزءا من ماهية الانسان
 لا من حيث كونه وصفا لها
 فكذلك الوحدة هنا فوحدة
 جزءا من ماهية المجاز المفرد
 لا وصفا للافراد اسره

طرفي للوضع من حيث الحكم به لا من حيث تحصيله فلا ينافي رجحان ان الوضوء اسما كان
 مخاطب المستعمل يعني اذا حصل مخاطب وليس يلزم حصول الفاعل بالفعل حتى
 لا تشمل اشغال الشخص وحده وطاش ما طال به بعض الناس هنا لنخرج لم يجعل
 التقيد لا وقال الصلاة لغة في الاركان المجزئة وشرا للدعاء في المكية قبل الانزال
 قبل الفيد ويكفي المصدق ولو من بعض الوجوه وانت خبير بان هذا الحكم في الجمع والمنع
 فاما ان يكتفى ببعض الوجوه فيها او لا فربما والخروج من بعض الوجوه في صورة الحقيقة
 حاصل قبل الفيد ايضا فذكرنا كلفظ الصلاة انه ان قلت هذه من الحقيقة للفقهاء
 وسبب خروجها بالفيد الذي قبل هذا قلت اما ان يجب على ما افاده في كبره بان هذا
 ليس قيدا مستقلا بل قرينة على المراد بالوضع فصح انما الاجزاء لكل ما ان لكل دخلا
 او يخص السابق فنقول في اصطلاح واحد كونه لربوت الاربع عند التقوى بغير ما دون
 تامل وهو اللغة فلا مانع من تسمية اللغة اصطلاحا ان قوله لعلاقة قبل بل
 الامور الاعتبارية تلاحظ فيها الجنية وهي القضية اي من حيث انه غير فرويات
 الاستعمال من حيث العلاقة الصحيحة لا من جهة القرينة والجواب ان المعترض من جهة
 التعليل وانما المراد حقيقة التقيد المعينة في الجملة فندرس مع قرينة الحاجة له
 في القضا الاغنا بتقدير مضاف هو محذور وتوضيح لفاد الام التعليل كعلاقة الاكثر
 الفقه في المعنوية والعلاقة والقرينة كان المحذور بلغ من الحقيقة اي ان يدعى قاطلا
 على كمال التكميم واعتباره لا من السلافة المعروفة لانهما تتبع المقامات وقد اتضح المقيد
 المحذور بالمعنى السابق فيما تشده الشيخ شهاب الدين ابن ابي حنبل رحمه الله قالت
 متى انظرن با هذا فقلت لهما اما غدا زعموا ولا في غد غدا
 فامطرت لولون من نجرس وقت وردا وعصت على الغناب بالرد
 فانظر فضل هذا على الحقيقة اعني انزلت دمعا من عينها ولبت خذها وعصت على
 اصابعها باسنانها وبها ايضا فارق الكذب فان الكاذب لا يعترف باول علاقة ولا يصب
 قرينة بل يزعم ظاهره ولذا روي عن من انكر وقوعه في القرآن زعم انه من قبل الكذب
 والبس ناول العلاقة على الفارسي وبعضهم كافي جمع الحوم حتى نفى المحذور من صلة
 ورده للحقيقة اي لان الاسد انما يستعمل انما يستعمل في الجمع بعد ادعاء السند
 فلم يستعمل لفظ اسد الا في مضاه نعتات الاسد للرجل اثبات الشيء الى غيره قوله
 وهو ميل لرد الاستعارة للمجاز العقلي وقداول في التلخيص ونشرحه على معنى التعليل

٧
 على شيخنا
 التوفيق

فيها

فيها للتعليل برفقا فليست قبل ثم المشهور الاكتفاء بسماع نوع العلاقة ولا يؤخذ كليا الا
 ترى لتقرر الحذف مع تقدير علم العربية حذف بعض الاشياء كالفاعل بموضع مخصوصه
 وتقرره ايضا السببية والمسببية التي ترجع لها تضمنين شرين معنى روين بالحق فحين
 مع اختلافهم هل تضمنين يتقاضى او يقصر على شخص ما ورد ببعض الاشياء كالحكماء
 والمتنبي يتقدم له ما ذكرنا وقد اخرج الفيلسوف الساساني استعمالا صحيحا اخرج الفيلسوف
 بالنسبة للواقع وان كان حقيقة او مجازا في اعتقاد المستعمل كان لعقد الكتاب
 سببا او شيئا فثبت عمل منه استنادا لم ولم يخرج الفيلسوف بالقرينة كالفعل مضام فخره
 مع ان الحال قرينة وان يقصد بها المتكلم مع قرينة قال الشيخ عصام الاولى لعلاقة
 وقرينة لان القرينة ليست من توالي العلاقة وتوقف بان مع تدخل على المتعلق
 لاحظ غير الغالب نحو ان الله معناه الاظهر ان ادخال الام الفكرة على العلاقة وحمل
 القرينة من تعلقات صفاتها يقتضي ان العلاقة اصل في العقدان قلت كذلك
 العطف تابع قلنا لكنه مقصود بالجماع ايضا بخلاف الصفة فالحجر والنفسد ولم يشترط
 الاصوليون مقارنة القرينة لموازاة تاخر البيان لوقت الحاجة ورأها السابون
 مقارنة كاسمها وانظم لفيد كلامهم بما اولم يتعلق غرض بغير بيان المراد والاداء
 فالاصوليون استندوا لما في كلام الله ورسوله وهو بلغ كلامهم والاداء لم يفرض جاز
 وان لم نطلع على خصوصه في كلام الشيخ فربما الخلاق لفظا وحمل ان تطف
 السابون قرينة في مثل ذلك وان حقيقتنا احتاج المحذور لقرينة بني المراد منه
 لبيان الحقيقة كانه احتاج لعلاقة لعدم الوضع والا لاستعمل من شامان فها هي
 مانعة منه امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ومن اجاره من الاصوليين رأى ان
 القرينة منع من الحقيقة وحدها اما مجوز المحذور فجاز اتفاقا والفرق بينهما
 اعتباري فان لوحظ شخص المعين فالاول او كل شيئا مطلق مجرى في اسد
 قال في وعلمها يتفرع التعليل نحو اسدين للشيخ والسبع فندرس قال الشيخ عصام
 الدين في الرسالة الفارسية وهناك قوى وهو ان المحذور المرسل والاستعارة مع
 كونها مدار البيان ليس عليها دليل قاطع وذلك ان القرينة غلبت ما فيها المنع من اداء التكميم
 في الكلام وبعد ذلك يحمل تقدير مضاف وان الاصل ريت سدا فلا قال فان قلت
 نفوذ المبالغة التي في الاستعارة قلنا نحصل المبالغة كحذف المضاف وحلال المضاف
 اليه محله ورد المولوي في التفسير بان اقراض اللفظ انما يحصل بالتفريق في المعاني

في جواب الرسالة الفارسية

فلما انه المفرد المنتشر فان الانتشار وعموم الوضع يكفي في الادراج انما ينافيه
 المنتشر بالوضع الخاص وكذا القول في اسم الانتشار وكيفية تناقل وضعها
 للحجريات فاندفع التوقف بان الاستغارة والادراج انما نظر على ان الموضع
 له كافي قد يرسم بغير انتم بالتمثيل لان مراد المص باسم الجنس الكلي لا المراد
 مشتق حتى يشمل العلم الذي لم يشترط بوصف ثم الكلي اما حقيقة او باطلا لا
 الاستغارة انما تنفع في العلم في علة للقسمة الثاني ومفهوم الاستغارة يجوز ان
 كاطلاق زيد على خبره لعدم احتياجه للادراج المنافي للعلمية ولا علة بمن ينفه
 قياسا على الاستغارة للفارق وخلف خبر زيد محازا عقليا حيث خرب بعضه
 واما الاعلام في مقارنها الاصلية فقد مر الكلام على انها حقيقة او لا في الجملة
 والتعريف **قوله** من افراو المشبه بمروره السيد بان المبالغة في التناول تكون بدوى
 الاخذ واجب عبد الحكيم بانها لو كفت لقلتها في الجنس على انها ان كانت
 لاعتن قصده فغلط والافوضه حديد او بدوى كاذبة فلا بد من التناول
 بالادراج وهو توسيع دائرة الافعال في المقصد ثم من اين الكذب مع ان
 ما شابه الشيء له حكمه فطانه هو وقد قال السكلي بنظير ذلك في المنية حيث
 قال يا زعماءه عنه واما الاكتفاء بها في الجنس فلا يناسب لان الملتفت له فيه
 الافراد فيدرج فيها فمناقضة السيد خبره بالتأمل الصارق **قوله** بعد التشبيه
 بدل السياق على ان التناول للاستغارة بعد التشبيه بالشخص نفسه فاندفع
 التوقف بانه بعد التناول يشمل المشبه فلا ينافي تشبيه ونقل ولا حجة على
 الجواب بانه بالاول نحو ابلغ غاية لم يصار المشبه واندفع ايضا القول بان المبالغة
 ملتفت فيها لذلك الشخص المعهود لا مطلق كرم فما حصل ان التناول لا يدرى
 لتصح قاعده الاستغارة والافرض الاصل الا انما في الشخص المعهود كتمان ولو
 في قول انم وان يكون زائدة او عاطفة على محذوف اي لا بد من ذلك وان يكون
 انما ان قلت لم يقدر التناول بمسمى كذا قلت التسمية لا تصلح غرضا للبلغ
 في التشبيه على انها تخرج اللفظ عن موضوع العلم فمن ثم تضاعف نحو على زيد بانوم
 النفا من زيدكم وليلاي منان بخلاف الوصفية فخاصة على المسمى الاصل
 اتصاله فتدبر **قوله** كما ور بالمهمل من مدركي خلطه بالمدرو وهو قطع الطير الصغار
 الباسية فغل ذلك بحوض بعد شرب ابله فجلا على الناس بعد **قوله** كذا حبان

اي قوله او ناويلا

قوله والتوقف وكذا كذا السيوطي جعلها واسطة اه

فيها من المبالغة

اصله

اصله الصايد بصيد كلما مر عليه واللعاني صيد الفصم **قوله** الرجل المعهود حاتم بن عبد الله
 بن الحنج الطاه جاحلي وابنه عدي صحابي وكذا بنيت حاتم التي كرمها
 صلى الله عليه وسلم واصله اسم فاعل ضم او جوب **قوله** او غيره ولكن ما عد المشبه لان
 تناوله بالادراج كغيره فبالجملة حبان لخلان ادعا ان له افرادا وطية في نفسه
 كاسد ثم ادعى الادراج الحاصل في اسد وغيره والشبه ادراجها في قالب
 واحد واصله من كلام السعد **قوله** اي اسما غير مشتق يتناول محصور من
 اسما الافعال وفي الفارسية انما تتبعه لمصادر حقيقة او مقدره =
 فاستغارة مهابت فمصر نابعه الاستغارة بعد الجنس لنفسه كجامع
 عدم النسل مثلا ثم اعلم ان هذا ظم اذ عللت التسمية بعدم استغلال
 المعنى وقيل **قوله** اسم الفعل هو معنى الفعل او لفظه ولو حظ ولا الله
 على معناه فبازل للاول بالواسطة اما ان عللنا التسمية بقصد المصدر
 اتصاله ولقرع غيره كالسعد في فاصلة على نحو ترال ودران من
 المشتقات التي لها مصادر بفعل وفي غيرها اصلية ويتناول ايضا اسما
 الاشارة وفي الفارسية تبغيرها لتضعها معنى الحروف ووضعها للحجريات
 فيعتبر اول التشبيه مطلق معقول مطلق محسوس مثلا وقد يقال لا يلزم
 من تضمن الشيء معنى الشيء ان يعطى حكمه ويتناول ايضا الضمور
 اليها السكلي في عروس الافراج لجمال تبغيرها لمرحبا قتي في حوريت
 اسد اقصدته حقيقة وفي حوريت اسد في الحمام فأكرمته محاز ثم قال
 وهو الحق ان الصنم حقيقة فربما فان وضعه على ان يعود لمنفرد عن غيره
 بلفظ حقيقي او مجازي نعم اذا استعمل في الخطاب وقلنا انه محاز على ما حقناه
 في محبت الالتفات في السكحلة جرى في الاصل والتبعية على ما تقدم في اسم
 الاشارة وتناول ايضا المسمى والجموع وقدر نور الدين الشيخ على السكلي
 على العصاة استظهر انما تبغيره لمفرد ولم يطر عليها في حال التشبه والجمع نحو
 مستقل مما في المفرد فليتامل **قوله** ودخل نحو حاتم اي قصد في الوضع الاصل
 للدخال وحزج الصفة بما قبله خلافا لما يوجهه بعد فتدبر **قوله** عارضة اي فلا
 ينظر لها حتى تكون استغارة تبعية كالمشتق اذ لا يلزم من تناوئل الشيء بالشي
 ان يعطى حكمه خلافا لما في الاصول ويلزم تبعية اسم الاشارة والغير لنا وبها

فيها من المبالغة

وقيل بدلول في قوله فلما ان
 فيها اصلية كالا استغارة
 في المصدر

اي ان استغارة المشي أو الجموع
 تابع لا استغارة المفرد اه

قوله ورد جوابا له

بما رايه ومنظم بل الموصول لقولهم انه مع صلته في قوة المثنى **قوله** وخرج
بالاسم قبل في مثله الاولى وخرج عن الاسم اذ الجنس للدخال لا للاخراج
قلنا كل من عن وبالسببية صححت كان من خروجه بنفسه انما الانكسار
لوقيل اخرج من الاخراج **قوله** في الجملة اي على الاحمال الصادق بالكل والبعض
فتقليله بالبعض بعد من تقليل العام بالخاص لا لتقليل الشيء بنفسه كما
يتوهم من تغيرهم الجملة بالبعض وانما ذلك اقتصار على الحق في تطويل الجملة
والجزئية فتأمل **قوله** وهذا يشعر به من بان وبضدتها تتجوز الاستباقية
عللت التبعية بتبعيةها لغيرها فالاصلية تبعية غير وقد يشعر بالاول
ايضا وهو عدم تبعيةها في ذاتها فتدبر **قوله** اولها الكثير ان قلت كيف هذا مع
ان الاصلية في بعض الاسماء والتبعية في بعض الاسماء ايضا وكل الاعمال
والحروف قلت الملتفت له الافراد المحصلة لا الاثنية وظاهر ان مع كل تبعية
اصلية قبلها ثم تنفرد الاصلية نحو الاستدلال بالمخالفة التقات للمرد بالاصل
لا المقروء الاخر ووجه المخالفة ان قبل هذا الاصلية النهاية بحيث لا ينسب
لغيره اذ كل ما عداه مخفيا بالنسبة له فلا يمكن ان ينسب لنفسه وانه كمال
نقد التجرى منه والتبعية بين الاصلية والمحددة فعلا تنبئ بالامصدر له
كثير ويخرج ونعم وليس ويمكن ان يتغير له بمصادر نظير ما سبق في
اسماء الاعمال او المكتفي بالتبعية في المعاني من الحدث وان لم يوضع لها
مصدر من المادة وتشمّل ايضا ما اقترن بالحرف المصدر نحو يعني ان يقل
زيد بمعنى تخرجه ولا يقال اصله باعتبار تاويله كمصدر فان التفتت اللفظ
المذكور وهذا نظير ما سبق في تاويل نحو **قوله** واستحقاق الفعل والوصف
منه اي من المصدر المستعار فلا حاجة لتبعية ولا استعارة في المثنى
بل هما سارا بان من المصدر ثم هذا باعتبار المادة وقد تكون باعتبار السببية
كما في امر الله يعني ياتي فظ كلامه اعتبار الاستعارة في المصدر ليس بورد
اتحاد المادة واختلاف الزمن كخارج عن المصادر فاقف ما في الـ **قوله**
عصام الدين من الاكتفاء فيما بالنسبة وافاده ايضا ان معنى تبعية في هذا
ان الكلمة المركبة من المادة والسببية تستعار بالتمتع لاستعارة خبرها وهي
سببية وهو قيد الدخول في التعريف من غير ان يرد بالكلمة ما يحمل السببية

قوله لا يفهم الا بعد والاولى من تبعية

قوله بالنسبة فتقول نشبه الأبيات
المقيدة بالاشتغال بالأبيات
المقيدة بالماضي وتشتبه
أي بمعنى يأتي فقط

قوله والهيئة أي كونها
ماضيا أو مضارفا

قوله المادة
وهي الأبيات
ماضيا أو غيرا

قوله كافي في اللغة
قوله كافي في اللغة
قوله كافي في اللغة

الاسم

في فلا يحتاج لأداة السهو

الاسم حيث المنوع مع امكان تبعية المجموع للمادة بالقياس على ما قاله في
تغيره التقات لان المجموع موضوع فانه اذا وضعت المادة للحدث
والسببية للزمان كان المجموع موضوعا للمحكي بخصوصه بالحقبة والمجاز
وان استشكل بان وضع المادة شخص والسببية نوعي فوضع المجموع فيه
حكم ان حمل على احدها وينافض ان جمع بينهما وقد وضع ذلك في علم الوضع
بقي انه هل يستعار الفعل باعتبار خبره لوله الثالث وهو النسبة على
ما فيه خلاف في شئ المقام والظاهر الاستغناء عن ذلك بالمجاز العقلي
وعلى ارجاء العنان فالقسم سباعية لان الاخر ثلاثة حدث وزمن
ونسبة فجوز في كل واحد في اثنين وفي الثلاثة ومثال اجتماع الثلاثة
لستنبط منه الحارق يفن الاقسام ان تقول قبل الامور زيد بمعنى تخرجه
خدمته فشيء الغزب والاستقبال والنسبة للفاعل الحقيقي فخرج مع
شدة الاندفاع والتحقق ومطلق الارتباط وتستعار الفعل الموضوع للمشيء
للمشيء فتدبر استعارة في وقال الكوفون جروف الحرف مشترك بين
ما وردة له ففني حصة هذا بمعنى على قبل كان يشق الجزع ويضع الرجل
في داخل خبره فالظرفية متخفة استعارة لفظ الظرفية لحياته
لادعي لهذا انما الذي يسرى التسمية كما قال بقوله وانما استعارة المصدر
لداعية الاشتقاق منه ترتيب اي في الخارج وان كان باعنا في القصد
من بان اول الفكر لخر العمل وقبل لام الصروحة حصة على حد وما خلفت
الجن والانس الالبعد ونحو العداوة والحزن اي مما ليس شأنه الترتيب
على ذلك **قوله** كما لمجى هذا باعتبار ان وان لم يقصدوه حال الالتفات
فانهم النقطة اولا ليدخل ثم يبقى بعد ذلك فنامل قد استعارة الترتيب
تاسبق بمعنى الاستعمال وليبعد ان يراد اللفظ من جريان الكلام في الخبر بمعنى
تخفف فيه فتدبر متعلق بفتح اللام وان كان المتعلق نسبة بينهما الا ان
الاول اعتبار الكلام اصلا والجزء متعلق به ابتدا الفاء الاضافة لاولى
او المراد ابتدائي الفاء والاما كانت حروف اختيار لتمام العصب ومن وفقه
على الوضع لخر ثبات باله كلمة وانما تصلح الالة على ان الوضع غير الله تعالى
والا فهو يعلم الاشياء تفصيلا غنى عن الآلات وجعل السعد الوضع للكلي

نعم تدبر

قوله في اي حروف
قوله في اي حروف
قوله في اي حروف

في المجوز في النسبة

قوله في اي حروف
قوله في اي حروف
قوله في اي حروف

شرط الاستعمال في الجزئيات فلم يتقوا هذا الشرط فاراد في الحرصة
والاسمية والزموم مجازات لاحقاين لها سبق لك صحة مع صحة الكلي
في الجزئى حقيقة يتوخ استلزام ذات نوع لانه من احد الطرفين دون
الآخر فان الخاص يستلزم العام دون العكس غير مستقلة من احد
الطرفين دون الآخر فان الخاص يستلزم العام دون العكس غير مستقلة
فلم يصح ان قلت قد حكم عليه في كونه معنى الحرفى بمعنى الاسم قلت هذا
اذ الوحد من حيث ذاته وعدم استقلاله اذ الوحد انه للجمع بين شيئين
مع فالحال انهما فلا يكون ملحوظا لذاته الية ولا يعبر عنه الا بالخرق وقد قيل
السيد وكتب بالمرأة تارة تعتبر الية للغير فلا حكم عليها وتارة ينظر لذات
جوهرها فتكون مفصولة وطم ان الكلي لا يحمل الية فذلك كان من معاني
الاسماء دون الحروف فتدبر يدفع عنك ما تخيل هناك من الخبرات فليس
محر وكون انشي من الامور النسبية قاصدا عليه بعموم عدم الاستقلال
بالمفهومية ان قلت مقتضى عدم الاستقلال لعدم النسبية والاستعارة املا
لانعية ولا اصلية فان في ذلك حكما من حيث كان قلنا من القضا بالسمية
يقتضي التايغ فالانصق في المبتوع نعم يقال هل لا تعتبر التبعية للجزئى
من حيث ذاته التي سبق استقلالها باعتبارها فان ذلك اقرب من الانتقال
للكلي وكانهم روي من حفظ الكلي نسب الاندراج المصنوعة فيسئل الانتقال
مخلاف المتقابلين بالاعتبار فتدبر استقلالها اما اصل الاستقلال في
الحدث فتثبت غير انه اذا انشئت لصاحبه فصفتة غير مستقلة ولم
يعول في التعليل على كونه غير فار الذات لانه لا تشمل اسما المكان والالة
فانها قارة بجمع اجزاؤها في الوجود مع ان الحكم يكون على غير الفار حركية
سريعة و زمان طيب فلذا انتقد التقاضي التعليل به وعول على ما
اسلفناه عنه من ان المصدر هو المقصر الاصلى ايجات سبق كثير منها ومن
جعلها ما ذكرناه في الاقسام من ان الممكنة تكون تبعية لخوارق الضارب وهم
زيد ومنها ان المقص قال في كونه انشي هذه الرسالة لم يقع منهم بصرح بيقع المرسى
لاصلى ويبقى ثم استند لوقوعه بما قالوه في فاذا قرأت القرآن فاستغفرا بالله
معناه اردت القرأت فان الارادة سبب للقرأة وناقشة العصام بامكان

ان كلامهم

هنا

ان كلامهم بيان لجزء المعنى المجاز لا للشيعة وابده اليه على بان المرسى
لا يعتمد الحكم بالمشاركة فلا يقتضى الاستقلال وفيه يعتمد الحكم بمعلومية
فالقول انه يكون تبعيا ويمكن اعتباره في الهيئة السابقة اما باعتبار الإطلاق
والنقيد في الزمن او ان المستقبل باول لكونه ما مضيا فان الاستقبال
سابق ثم الحال حيث اتحد الموضوع واقتضى عليه ان هشام في المعنى
نعم في ازمته مختلفة يسبق الماضين ثم الحال ثم الاستقبال وهو الذي
لهم عوم الطلبة كما قال وهو صحيح ايضا كما في الدوامنى تقليل الانف
ولم يعكس لان الشيعة لا ينوب عن الممكنة في خواطراف المنة ذهب الكلى
بناء على مذهبه الا في التخييل اما القوم قالوا لعلهم عندهم محار غفلى ورس
فيها مشبه ولا يستعار له نعم سمي استعارة بمعنى اخر سمي كما سبق وباني
فالا استعارة المفارقة التي تعتمد التسمية لان يكون عندهم الاخففة المتعارفة
واما المستعار منه فلم يغير عليه الا تحقفا وان كانت القضية العقلية رابعة
بل يزيد ان تقرر لكون الحقيقي حيا وعقليا حامضون على التمييز
او المفقولة المطلقة اى تحقق خيس والمراو به ما قابل التخييل من حق
اذ ثبت لا اليقين بعد بالحسنة وجمع ما قبله مشرك وتحتل ان يراد
بالمعلوم الذي ينص عليه ويشار ما غور في ذلك وقيل معنورا ولما للتخييل
فاختلج لما سيجع او عطلا اى بان حكم العقل بانه ذواحق صارق
اما لكونه له نبوت في نفسه كالمعاني الوجودية والاعتبارية الصادقة بنا
على ان لها نبوتيا في نفسها يقطع النظر عن اعتبار المعنى وفرض الفاض
وهو ما برئضه شجنا العدوى لتعينا الله به واما الاستتاره لمقتضيه
الخارجى كما ثبت له قول الله المدلوله للكتاب والسنة بناء على ان الاعتبار
لا نبوت لها الا في الذهن والالكان نبوتها في الخارج اعتبار له نبوت فيه
فقد وروى سلسل وايضا كانت تتعلق بها القدرة اذ لا تثبت بدورها
ثم التعلق ايضا باعتبار كبحاج لتعلق وهكذا على انه لا يخرج عن اشكال
الواسطة بين الموجود والمعدوم ولا يصح نبوت صفته لاني محل حتى يخرقا
عن الحال على ما هو النظم على ما حققناه في حوشى جوهره اللقائى اما الفرق
بين الصادق والكاذب ان الاول متبرع والثاني مخبر بخالفه الخارج وبصاوه

اي ان المستعار والمستعار منه
اما هو هو مان او محققان او
احد هما محقق والاخر
مهوم او بالعكس وقوله
بل يزيد اى بان يضرب
الاربعة الاقسام في صورتى
التحقق فتكون ثمانية
اي ان الارادة اى بقوله بان
فقد يكون في قوة قد نشأ
والمدا

كما وضعه في موضعه في الجملة ليس المراد بالتحقق في العقل مجرد كونه موجودا
في الذهن ووجود ادراك فان هذا القدر موجود في الخصلة كما ان الخفى
القول بعد من القاعدة اللغوية لا يتبين العين عليها معنى او وجودها لفضائنا
كلية نحو كل زنا محرم الوهم يعني الكاذب ضد العقل المتعارف ويحمل ان
يريد اخذت المفكرة بواسطة الواحدة على قاعدة الحكماء المجمعة في الترتيب
من تجرئة في قوله منع شركا من افعالك والفرق بين قسمة واحفظ يترك
واعقلا زعموا ان لما عد العقل ثلاثة ثلثات تجاوزت كل خوف فسيما في كل قسم
قوة الاولى الحس المشترك التي توصل اليها الحواس الخمس الظاهرة ثم خزانة
الخيال ثم المنفكرة بتصور الخليل والتركيب ثم الواحدة ثم خزانة الحافظة
قال شرح الهداية الانبرية الابهرية واقضت الحكمة الالهية فراغ الخوف
الاخير من القفا لانه محل النزلات والصدوم فوايد منها ان هذا التقسيم
للمنقحة لا للممكنة ومنها ان التمثيلية عند السطحي من قبيل التخصيص وتبقى
لك انها قد تكون تجلية اخرى الى حال تقدم رجلا وتوخر اخرى ومنها ان السطحي
جعل القسمة ثلاثة تخفيفه جز ما خوريت اسداني الحام وتبيلته جز ما
تخر اظفار المنيمة ومحملة بها فقولته صحي القلب عن سمي واقصر باطله
وعمرى افراس الصباور وواحدة قسمة الصباخرية سفر على قاعدة الممكنة
والاقراس والرواحل تخيل وتكمل استعارة تحقيقة لدواعي الهوى والشهوات
والاسباب والالات وهو كثير ومنه نطق الخيال وينقصون بهر الله
فالمستعار له الدلالة والابطال بل يمكن في اظفار المنيمة باعتبار اسباب
الموت قال الشيخ عصام الدين ولما كان المحتمل لا يخرج عن القسمين تركه
المصر في تقسيم الاستعارة الى ثلاثة اقسام مطلقة التقسيم حقيقى باعتبار
المطلقة مع كل الامتناع اجتماع التلافي معهما واما اجتماعهما فاطلاقا جمعا
لا حقيقة اعتبارى من حيث التوضيح مع التجريد لجواز اجتماعهما وعلى هذا
فقط يحتمل ما في الفارسية من ان الانفصال هنا على سبيل منع الخلوط
لجواز الجمع بلاهم شيئا من ثم اى لم تقتر بما بلاهم واحدا من هذين ولم يفهم
بعض المتكلمين ان هنا وغفل عن زيادته لفظ شيئا من فقال ما قاله من
بجملته الاولى اعادة الثاني ليكون نصا في عموم السلب فان اقترن الثاني

اي الخيال
اي المصغر
اي الواحدة

بقوله

بالجمع

شرطي
والزوق
بما لا

بالجمع بقيد انها مطلقة اذا اقترنت بما بلاهم واحدا من الاخرين وليس كذلك
ولعمري انما يتوهم هذا القول المص بما بلاهم الاستعارة منه والمستفاد منها
عبارة المص بما بلاهم شيئا ومصدوق التثنية واحدا منهما في السلب والقد كان
الاولى بنا الاعراض عن مثل هذا الكلام فانه جمعا ولفظ اتفق اوزين لنفسه
لكن قد يغلب القدر فلا يسعف الجذب القرينة المعينة ظاهرة لغيره وان
هذا القدر يحتاج له من حيث التجريد والمصرحة فقط ويمكن اعتباره في الترجيح
والممكنة كما اذا نسبت به ارجحة رقعا في جريه فقلت شيئا ارقط فان
المشنة انما هو اشارة لتبينه بجوان مطلقا وذكر الرقطة معنى للمراد
فليس يرشأ الا ان يزيد شلوى مثلا فتأمل اى قسمه بذلك دفع به توهم
ان هذا الخبر بالوصف الواقع لا بالاسم الاصطلاحي والفرق بينهما ان الله
نفي عليك وان شئت فانظر لعبد الله ليس بعبد الله وقد سبق في حجة
الحازم قاله انما هو بهذا لم توجد استعارة مطلقة له وما في الفارسية
من الزام ذلك وتخصيص المطلقة فيما قرنتها حالة لا العود اليه لانه قد
تمام القرينة لانه اى واعشار مجاز الاول في الاستعارة حتى يحتاج للتقيد
مما لا دحي له لان عدم التعلق اصلا خاص به فظاهر ان عدم التعلق املا
غير مرد هذا وانما المراد للمعنى الكناية كما قال اولو الخليل ان الوسيلة لا قطع
النظر عنها بالمرء والامر من تناسل بين الشيئ وما وصل اليه فقدر بتجربة قبيحة
بعضهم بما اذا لم يقترن الملامح ما شئ عن الاتحاد والا انقلب التجريد ترشأ
وذلك لقول انما عوامق تظلمني من الشمس نفس لغز على من نفسي
فامت تظلمني ومن عجب شمس تظلمني من الشمس فان التظليل بلاهم لشيء
لكن التعجب منه بلاهم المشبه به فيكون تجريدا وحتم ان المراد من رضى نفسه
بلا الله داما فيكون ترشأ كلامه اى لا نفس الترجيح مفردا للبدو والبلاغة
لللام والمكلم وعلى فرض ملا حطة جملة كعدمه فلا فلس مقصود ولاها
حتى تكون كلاما نعم في حاشية شخص على ابن عبد الحق قال بعضهم لا مانع
من وصف الكلمة بالبلاغة اى بالطائفة لمقتضى الحال كان كان في مقام الفكر
لكنه خلاف الاصطلاح بقوله والاولى انه وذلك ان الاول مبني على البلاغة
الاصطلاحية وهي قد نسبت للتجريد اذا اقتضاه المقام دون الترجيح وعلى

وعلى فرض اقتضا المقام الترشح بنيت له أصلاً البلاغة لا اللفظة
 الكثرة بالغة أو زيادة المخارج أن فيه إعطاء الشيء أكثر مما يستحق
 فإن نسبة زاد على اللفظ المستعار أخذ الملام وظاهره أنه مشتق من
 بالز مع أنه مزيد ولا ينبغي هنا للفاعل الاستحواذ في الاستناد للترشح
 ففعل الأول أنه من يبلغ بلاغة بالمعنى المعنوي وإن كان خلاف ما في
 الكبير والاطلاق يبلغ من الخريد هما البلاغة فهما بل نفس الاستعارة
 ففتح أو المعنى ذات الإطلاق أكثر من واحد كذلك يعتبر التقاوب
 من حيث الكيف كاللا وضحة وعدم الاحتمال وسندة لزوم والى ما قرنا
 اس الاضاف ان سياق المضط ظاهر في القرينة المصححة لا المعينة الا ان
 حمل على التمام الكامل والقرينة المكنية ترشحاً قال في الكبير هذه الطريقة
 غير الكافي اي وما عنده فالتشبيه مستعار له فها بالمعنى ان القرينة
 تحريدها افادته الشج عصام الدين قال بعض من كتب عليه مكنى ثم المظهر
 لمذهب السلك من حيث ان المقصود الاصل هنا وصف التشبيه والتشبيه
 لا مجرد عنوان المستعار له والمستعار منه ويشير له تقدير شواحي في حل
 المن سائقاً قد ير وهما هنا فوايد ليس فيه مرم غير التكلم على اية
 فاذا قربا الله لما من الجوع وسناني في المكنى وتحق لترشح ان شوق لترشح
 الترشح قال الشج عصام الدين بحري في ذلك في التحريد ايها كان يحمل
 شاكى الى محار من تمام اظفار السبع فيكون ترشحاً معني ولا تحق بعد
 نحو هذا ففعل المراءى شجيد الدهن بايد الاحتمالات يجوز لحد الماخوذ
 مما ياتي ان الجواز في موضع واحد لا موزع على المقام وانقول بانه ان حزن
 قرينة مانعة تعين المحار والاف الحقيقة يجب عنه بان القرينة موجودة
 لكن تتبع المجاز في الاحتمال الاعتباري اي يمكن اعتبارها خصوص الاستعارة
 ولها وللترشح كما اذا قلت ريت حماراً وسدا في الحمام يمكن الرجوع لهما والثاني
 فالاول على تحقيقتها افادته في الكبير تايها للاستعارة تنفع الى اخره برفع
 كما اشار له ابن يعقوب على التخصيص ما يقال في الشيء على خصيصه فاما بيان
 الاستعارة له وهو كذب اولاً فليقلو لا محل له في اختيار الاول ونقول هي إضافة
 تقوية ومبالغة تفارقت الكذب بالتأويل قال العصام حتى كانا نقلنا

قوله كما الكافي هذا للتقدير لا
 للتشبيه اذ لا ترشح فيه ولا
 تحريده اه بولا في

المستعار

المستعار مع ردفه فتأمل وان كان مذكوراً قبلها تورك على فعل العصام
 تايها في الذكر ويجاب بانه اراد ذكر طريق السبع الى القصد الاصلى لا الترتيب اللفظي
 مستعار قال العصام اولاً فقد التزك من خمس احتمالات حقيقة الاستعارة
 مجاز وكلاهما للملام والمشتك زوا بعض من كتب على الرسالة القاسية
 احوال الكناية للملام او المشتك فذلك سبع ونحوي مثلهما في التحريد على
 ما سبق وتفاير الاحتمال الآن عند اجتماعها بالهد هذا القصد لبيان ما آل له
 المعنى بعد التعليق بالحل لا انه من جملة المستعار له حتى يحتاج الى تحريده والتأكد
 المذكور في الكبير ضعف لان الترشح في مجرود ظاهر اللفظ قال العصام
 وعند المحور يصح ترشح كل منه ومن استعارته بالآخر قواعد سفت وزيادة
 المستعمل يخرج التعريف نحو ما انا يراى فانه يلوح بزنا العير لا المستعمل
 فيه وكذا الخبر المقصود به لازم الفائدة فان دلالة على علم المتكلم بالحكم
 بالفعل لم لانه على حيائه من غير ان يكون مستعملاً فيه فجميع ذلك باق على
 استعماله فيما وضع له يعني ان العصام اطل من التعريف بالمركب المحوز في احد
 اخرايه فان المجمع لم يستعمل فيما وضع له في تلك الحال وحيث حقيقه باعتبار
 الحشدة اي المستعمل من حيث انه مركب فردا ليس الكبير بانه لا يصدق
 بالتمثلية فان استعمل المراد من حيث التماثل لا من حيث التركيب فتعده
 بعض الناس وهذا محجب اما اولاً فخصيص الاعراض بالتمثلية حكم فان
 غيرها ايضاً لم يستعمل الا من حيث علاقته واما ثانياً فغايبه ما في الحشدة
 مطلق الملاحظة والاعتبار يخرج ما اعتبر فيه جزء اولاً وسر المبرك
 لا قصدا ولا يلزم من ذلك نبوت الاعض وهو الاعتباري على انما السب
 المصحح للاستعمال وقد سبق نظير هذا في تعريف المفرد قد مر وقد مر
 اعلم ان جعله الاحمال واللفظ في خبر زيادة بيان والافستين بالمركب
 بجزء لفظ كما لا يخفى ان يراد مع الطلب المعنى الحقيقي فظاهره بل لم يجمع
 بين الخبر والافست وقد منع بعد وما عرض له ذلك غير العبارة السابقة
 اعني قوله لا يصح الجمع بين الاخبار لانه قوله وليس كناية لانه ليس بل
 من المعنى الحقيقي مقصوداً فاختلفت المرسى الشخ وفيه ان الكناية لا تنوقف
 على القصد بالفعل مع شايبة الحكم في المقامين وكعمرى حتى ان يقال

١٤

ولين يصلح البطار ما افسد الدهران قلت في الصواب من الموضوعين المتشابهين
قلت بطلان الله الثاني انما ضداني وفي التحقيق الاول اذا حمل الثاني اذا اخذ
المدة لولا فيكون متوقفا على النطق غير متوقف ولا مانع ان اللفظ اذا ارتد منه
معناه ان يكون بالنسبة لاجزائها خيرا لتحقيقه بدوت النطق به كسببت
الحاجة وبالنسبة للاجزاء كالطلب لتوقفه عليه كالقوا الواحد لمد
اخبار بالضمون انشاء للبناء به فبما في الحواشي جمع حاشية طرق السوء
وتحوا طلفت على قياسه ان يكتب في الهوامش الجمع وطرق الكتاب عليه
استعارة قال المص وتكون مكتبة نحو من على العبد افانت تنفذ
من في النار فالاصل والله اعلم انت مالك امهم من حق عليه كلمة العبد
افانت تنفذه وكلمة العبد لا ملان جهنم فالهزة الاولى دخلت على جملة
محدوفة عطفت على الفا الاولى الجملة الشرطية والهزة الثانية تألف
والفا الثانية في جواب الشرط ومن الثانية اظهر في محل الاضامته هشة
هيامهم في اذوية الضلال ربيته جماعة وقعوا في النار بالفعل بجمع وان كلا
من اجمع الانس انواع الضرر على وجهه فخلقة فهي تميل مكى رزله يذكر
الانقاد وانت ضير بان هذا ظاهري في الاصل اما بعد الاظهار في محل الامار
فقد صرح بالاستعارة في عنوان من في النار وجه منزع من مفرد الكفا
بمجرد هذا السعد نحو التمثيل في المفرد وبني عليه انما تكون تبعية كما اشار
له الكشف في اولئك على هدى من رهم فبني هشة المؤمنين في
التصاقهم بانواع الهدى على وجوه متفاوتة بحال جماعة على راحل وهم
السابق والمسوق والقوى والضعيف بجمع هشة البعد والملازمة
لاشياء توصل للمراد على كيفيات مختلفة في كل مكان تمثيلية تكون
التسديد مكنيا تبعية تكونها في الحرف وهو على هذا حاصل ما في حاشية
على الكشف وروده السيد بان الحرف مفرد وله مكى معناه بل ومتعلق
معناه فالاستعارة فيه لا تكون تمثيلية لا يكون بل لابد من تركيب الطرفين
في اللفظ بمعنى نعم قد يكتفى ببعض المركب لا بهيمة كلفظ على من قولنا راحل
مثلا قال والسعد نفسه معترف بان معنى الحرف الحرف مفرد وبنا فيه
نذكر في مجلس بترك فقال السعد هو وان كان مفردا لكن ماخذه من

والهشة
خ
كالهجرة

مفرد فرد السيد بان الواحد لا ينتج من عدة اشياء والا لما كان واحدا وفي
كما افاده عبد الحكم انه لا مانع من اعتبار هشة اشياء مفردا ملاحظا
مفردا مضافا لها كالاتصافات بمعنى الاستعلاء والاضاف بالهدى قال السيد
لا بد ان يقصد في طرف التمثيلية التركيب وهشة الاجزاء ولا يكتفى استعمل معنى
الحرف انما وافاد عبد الحكم ان هذه دعوى لا وجه لها ما لان من الالفاظ
الاتصال الدهن لها النظم معنى اللفظ لها واستلزامه اياها في الجملة وان لم
تكن مقصودة من اللفظ هي مقصودة في تفسيرها مثلا على الاستعلاء مفرد في
ذاته لكن هو في الواقع بين ذوات راحل مثلا على الوجه المختلف السابقة
فلاحظ ذلك وكذا الاضاف بالهدى ونقد اللفظ اواخر في التركيب لا
دليل عليه هذا وما الشيخ عصام قال الى ان التمثيلية بتبعية التبعية تحت
ان معنى الجملة نسبة جزئية له وهي غير مستقلة بمعنى الحرف وما يؤيد
السعد وعبد الحكم ورد على السيد انهم قالوا سركون الاضال لا تغلظها
التمثيل فيقال للرجل الضيف صنعت اللبن بكسر الباء واللام يكن لفظا
به المستعار فيقتضي تخاشرهم عن التغير فيها انه لا يعرف بذلك الخلف الكثر
الذي اداه السيد رحمه الله تعالى بجمع اتي الحجة عليه قال في القاموس
الحجة كالحجرة والنقبة والكرهية والكرهية والحجرات بالياء نادر السجادة
وفي شرح ولا يلحق خبر بقوله ونظا ول الحجة على صيغة بضم الجيم
وسكون الراء وفي حاشية يس على السعد في هذا المقام الحجة نظر الحجة
فانظر ذلك مع السنين اللذين في بعض الهواشي وخبرة حجة حبان
كحجة كراهية طواعية وخبرة حجة بالضم الحن في حاشية
في العلم اي كتمانهم بشير الى ان الاضافة لجنس الاضاف للسعد والسعد
لان الاتفاق لا يكون المحكي البعد يصدق بانين وانما جال في وسط
ان المضاف اليه جمع والمراد انفق ازاؤهم في بعض الهواشي ما في حاشية
الكلمات الدالة عليها وهذا سره فان الحامل على هذا المراد انه لا يحصل
الاتفاق الفاظ الكلمات او الاسناد مجازي قبل الحسن التقابل لا بد من
تاويل الكلمات لبعد التقابل ولا بد من مجازية الاسناد لان الاتفاق حكم العقل
قلنا اما الاول فلمعنى غير فعل الاتفاق واما الثاني فبني على ان المراد بالاتفاق

ما قابل التنازع وهو موطن الرونة وانما المراد به التماثل والتساوي فلا يخص
 العقل قال بعض الناس او بمعنى الاول انه لا بد من بعد الفاعل سواء كان
 حقيقيا او مجازيا لان الفرق الذي ذكره بين الحقيقي والمجازي انما هو
 في حيز ثنائيت الفعل وتذكيره بخواتم الكلام وانقضى التامة انما
 ولم يزل يجل قدر النسب ان يكت عليه من هذا الكلام اما اولها فالفرق الذي نقله
 بين الحقيقي والمجازي موضوعه الثابت الحقيقي والثابت المجازي لا يقال
 ولا الاسناد الذي كلامنا فيه فان هذا من هذا واما ثانيا فلا شك عاقل
 في صحة تقابلته للبلدة مع ان البلدة شئ واحد والتقابل انما يكون بين تقدير
 وذلك لانه في الواقع من اهلها فيها وسر ذلك ان الفاعل الحقيقي لا بد من
 صدور الفعل منه او بتوكله له فلا بد ان يفعل منه ويمكن واللام تصدروا
 المجازي فيكون فيه الملازمة بوجه ما فسند للمكان متلاح حيث انه موافق
 او مقابل فيه وهكذا وتلك الملازمة تفعل في الواحد والمتعدد واللام تفعل
 اتفاق على شئ واحد وانه باطل البتة فتأمل متصفا كما في قوله تعالى في
 بحيث تخارجه هذا على ان البرج المكتسب اما ان اراد به النمو فالاسناد حقيقي
 وفي مثله ومثله به قال بعض الناس ما قصد عدما في الشخص
 ركن واحد وجعل الركن الرابع الفرض العائد الى المشبه بقوله في حيز مؤقّد
 هو محرّك منك موجّه الذهب او المشبه به بقوله وبدا الصبح كان غرته وجه
 الخليفة حين يمدح وتفصيل ذلك في محله فارجع اليه ان شئت
 انما ترى ومن جع الى علم ان هذه قرية ما بها مريّة خصوصاً ابن يعقوب فانه
 وضع ذلك القاية فكانه روض هذا الخط الذي لا يصدر العين من لم يمت
 التخصيص او لم يفهمه وعبارة المن والنظر هنا في اركانه وفي الفرض منه وان
 شئت فانظر قوله اذ لا يصح ان يقال زيد كمال لعل المراد لا يصح عند السلف
 لعدم الحاجة له في جواب لكن لا يخفى انه لا يصح عند السلف التصريح بالمشبه به
 في الاستعارة بالكتابة اذ هم صرحوا بنحوه وانما الاستعارة التي كالاسد فقتضاه ان
 يخرج فالاحسن خروج هذا بقوله وذلك الى كمال العيصام وشارحنا تابع للحد
 معرّضا على العصام اي على ذلك التشبيه اي لانه اصل ملاحظته اوله الى حاله
 باتفاق الجميع بغير رد قول العصام انه ظاهر في مذهب الخطيب اما عند القدم

قوله في رواية كذبة وقوله
 ما فيها مريّة اي شكك له

قوله وفي الفرض فيقول بغير
 عاي المقابلة وان الفرض
 ليس من الاركان

فانه من
 التخصيص
 شرارة مريّة
 بان يمتد
 الفرض الى
 عن يمينه
 الاركان

فقد على المستعار واما عند السكاكي فعلى الاتحاد لفظا واما اشارة لقول
 عصام هذا لا يشمل قوله تعالى ينقصون عند النخس فانه قصره بالاطال
 وهو ملائم المشبه به لا يتكلف الا يخفى عليك يعني النظر في اللفظ
 وهو الاستعارة بالكتابة اما الاستعارة التخيلية فليس بها الا قول
 وسيأتان في العقد الثالث فلا يناسب قوله بعد وذلك يرجع الى ثلاثة
 اقوال قال السعد في حاشية الكشف عند قوله تعالى ينقصون عهد الله
 ولقد كنا في عول من اخلاق احوال القوم الى ثلاثة حتى فهم بعض الناظرين
 في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكتابة هي الاظفار من حيث كونها
 كناية عن استعارة السبع للمينة وفي قولنا سحابة لغزيرت افراجه الاقرب
 مع انه استعارة تصريحية لاهلاك الاقرب وهو كناية عن استعارة الاسد
 للشيخاء ثم هذه الكناية من قسم الكناية في السبب تعني اثبات الاسدية
 للشيخاء والجليليم للعهد قال السعد واراو ذلك الناظر صاحب الكشف
 يعني انه فهم من الكشف في معنى اخر غير الثلاثة فاحرث ذلك في الاستعارة
 قولنا ارفعوا في ظنور العيون لعمامة اخرى ثم لعل كون صاحب الكشف
 قال بذلك واطال في العبارة بكون ناقصه بعد الحكم وحقق ما قال
 السعد فانظر ذلك ان شئت ثلاثة فرائد نبوت الان في العدد على ما
 باليدنا من النسخ اما للتأويل في يده بالميت وهو مذكر او على جعل فرائد
 بدلا وانما بعد التميز كان نقله الدر القاسمي عن النووي في قول الفقهاء
 سنن الوصو ثمانية فكان المعذور لم يذكر او طولة الزيل فانه ان هذا
 الفريدة نفس الزيل لانه متحقق قبلها وهي طولة الان ارد الانسان به طولا
 مع ان الواقع قصر الفريدة الواحدة الا ان يهتم بها او بالنسبة للتبديل فتد
 المستعار قال المحرري وغير الاولى التغير بالاستعارة ليكون موضوع
 الخلاف فان الخطيب لا يقول بمشارفنا من غير تقدير واللام الى بين
 الطرفين على ان المقدر كالثابت من التصريح كما في القارسة ومثله يتعم
 في حيز هل عندك اسد يرمي نجا هو شان الكتابة ربما يشير الى الاصطلاح
 وسياتي شغور للمفوية ظاهرا وما على مذهب الخطيب فلا نظير استعارة واما
 مذهب السكاكي لا نظير الكناية فانما يظهر ان عند القوم مكانه مصدر ميمي

الكشف حاشية على الكشف

من الكون بمعنى الوجود الاحاط لما اطال به بعض الناس هنا عقب مذهب
السلف اي وكان السكالي الحق بالنقد من الخطب المبين للسلف قطعا ولا
عبر اليه اي وتكون المخالفة من بعض الموضوع فقط وتكونها عن طبعه جمع
بين اسعير وظاهر زيادة في بيان الضعف حيث كان من الوجهين السابقين
ومن العجائب استعظام بعض الناس هنا حيث قال ما نصه انظر لم جمع
بين لفظ تشعير وظاهر معان احدها كافي في الدلالة على المخالفة بالمكنية
هذه عبارته فانظر لفظ التشبه لاسكك انه مفرح به ولا تظن الكناية كما
افاده القسام قال حذرة كلامه ويمكن تصحيحها بان في كون التشبه استعارة
خفا على الازهان والكتابة لغة الخفا في الحروف مثلا لكونهم عذوبونا
العداوة والحزن استعارة عن الله العلة القلبية للالتقاط واللام قرينة
على ذلك لكن يلزمه السعي في تقرير المكنية في غير المشتق من العداوة
لانه مضطر للتقرير التشبه في العداوة او لا كما يترك يدرك بامعان النظر
وفيه نظر لانه يمكن التفسير بان المكنية عداوة وحرنا لا في عداوة وحرنا
كما يظن النامل الصادق كذا في بعض المومنين ولا يخفاك انه ميل الى ان
استعارة الفعل مع الحرف المصدرى اصلية وسبق بك ان الاظهر بعينها
وتقليل للاقتسام قبل محصل بالعكس واحيانا في الكبير بان المكنية
الاتقي غزا السعي في كواظف المكنية فلا يحضر عنها من الرد في القضا
عليه لقوله بعد بان بالياء على ما تابنا من تشعير صفيره وكبره اما على انه
من الورود منسبا للفاعل فقا عليه ان ويردونها والكبر اذ او فاعله ضمير
يعود لمذهب السكالي ومن يرد معنى بفساد الورود والفرهوم من يرد على حد
ما قبل في ثم تلاحم اي البدا والاختفي قافي ذلك من التكلف لا غير الحق
كما قال ابن مالك انه ليس لحنا واشد جونا به تنحو العمد فوزنا لمن
عمل اسلفت لا غير مثال ولما ادعى ابن هيثم انه لا يتي على الضم الامع ليس
في خوفية عشرة ليس غير ومع في تاليفه استعمال لا غير لئلا يقول
البدل ما ميني تاني الله الا ان الحق وقد اجاب لانه لما خوذ من الكبر
انه ذكر ما يفيد الجواب فانه قال كيف يكون في المكنية استعارة مع التصريح
باسم التشبه والاعتراق بحقيقة التي اكل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب
بانا

سنة
البجانب

شعير

بانا فنضع باسم التشبه هنا ما نضع باسم التشبه به في التصريح من النقل
دعوى الاتحاد للطرف الاخر والمناقشة فيه ان هذا الاتصال جوابا بل هو تقرير
لمذهب الذي لعرضه المصير بقوله لنقطع ثم ودعوى الاتحاد لا يخرج له صوغ
له عن كونه موضوعا كما لا يخفى له في التصريح افاده هذا الاخير السبيل
ولم يذكر في الشئ مناقشة غيره فكان الجمع للتعظيم اجوبة اخرى فيها
قول القسام ان المكنية مستعملة في الموت الموصوف بالاتحاد مع السبع والموضوع
له الموت محرولا وفيه ما سبق من ان دعوى الاتحاد لا تباين لها على ان السبع
المفارقة هو مطلق في مقيد وهو ما بحقيقة او محارم سل كما سبق ومنها ان
المكنية صار مرادفا للسبع فاستعماله في الموت محارم سل واستعمل فيه اسم السبع
وفيه ان هذا الترادف ادعائي على انه يقتضي اتحاد المعنى وان كلاً في كل حقيقة
فتدبر ومنها ان قيد التشبه ملاحظ في التعريف اي الكلمة المستعملة فيما
وضعت له من حيث انه موضوع له والمكنية هنا مستعمل في الموت من حيث
انه عين السبع لان حيث انه موضوع له وفيه ان بعض بعد تسليم حروجه
عن الحقيقة لا يثبت انه محارم سل عن الطرف الاخر كما هو قول السكالي المستعمل
في التشبه به فالحق كما قال بعض المحققين ان كلام السكالي هنا محتمل
النصب تبع فيه القسام وعرضه الاسقاط بان السكالي اسقط السبعة
من الاقسام كما اسقط المحارم العقلي ورده للمكنية فكيف يطمع القول بانه
مرح بذلك نعم هو مقتضى القول فالالتقوقع وما هنا الحان تقضى
في الكبير لعبارة التلخيص والاخصا نعم اورد السعد في شئ الفتح ان كلام
السكالي لا يظن اذا كانت قرينة المكنية السبعة حاله نحو قلت زيد اذا
ضربه خراشيد بل انهم لم يقرر المكنية في زيد بارما اتحاده مع القولين
لم يتحقق جعل القرينة مكنية مع انه استعارة في العلم واجوبه ليس في
الشرح الاحوايان الاول قول السعدان ضد السكالي انهم لا يردون على
مذهبهم لا يلزم في التحليل تبعية قبل وهو خلاف الواقع بل مذهبنا الثاني
قول عصام انه يرجع عن مذهبه في التحييلية لمصلحة الرد وفيه انه
تلاعب بغيره من جوابا وهو انه يكتفي بتبعيتها للمكنية عن السبعة
المعروفة فتأمل لا وجه لتسميتها استعارة قال القوي يمكن توجيهه

هو محشي التلخيص

شأنه تشبه بهذا الاستعارة في ادراج المشبه في جنس المشبه به ورد عبد
 الحكم بانه لا ادراج عنده وكان استنباطه هو استنباط خرقا وانما الق
 بكات استبعاد هذا الكلام بحيث ينبغي ان لا يستنتج ان العصام قال
 يمكن ان الملكة من فروع التشبيه المقلوب تشبه السبع بالموت
 واستبعد له اسمه معني ان ثبت المنية انشأ السبع ثم جعل الكلام كناية
 عن الموت والحق انه بعيد عن الفصد وبما لم يصل بطردو وخامل المش
 عليه في الكثير فقال برود من وجوه الاول انه اذا كان المركب كناية عن
 تخفيف الموت لا محالة كان ذلك من باب الكناية فلا حاجة للاستعارة
 في لفظ المنية وقيل انه انما احتاج للكناية بعد الاستعارة حيث اراد
 بالمنية السبع مع انه ليس ثم سيع ثم قال الثاني ان كل واحد يعرف ان المراد
 بالمنية في هذا التركيب الموت قطعاً والحق انه لا قطع مع الإمكان
 نعم هو بعيد كما قلنا ونحن الكلام يحمل على الوجه الذي ذكره عصام
 قال الثالث ان لا نسلم ان الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه
 المقلوب بل الاستعارة مطلقاً من فروع التشبيه الاصلية وهذه
 دعوى فانهم انما يعبرون في علمهم بالمتأخر مطلقاً والامثلة
 لا تخص وعدم وجدان النقص الكظم لسن قاطعاً لعدم الوجود
 ثم قال الرابع لزوم الكذب لان المراد على مرادة السبع الخفي وجاب عنه
 بانه لا يراد في هذه الكناية المعنى الاصلية مع ربه في عبارته هنا
 الخ من امزاج بضرحة فلا تكون قد قسمنا اخر وفيه انه يكفي في
 جعلها قسماً بوقف فحتمها على الكناية الستة قال السادس يلزم جواز
 زيدا استعارة في نحو ريت زيدا في الغاية ولا قابل به وفيه ان هذا الفصل
 فيه شرط وهو الطهارة وعدم العلمية على ان لازم المذهب ليس منزهة
 وانه هنا غيرين قال السابع انه بالكناية قطع النظر عن الخفي
 لئلا يلزم الكذب وقد عثر على الاستعارة فيلزم اعتبار الشيء بغيره
 اعتباراً وهو تفاوت وجوابه ان المجاز في محرد لفظ المنية والكناية
 في المركب يتماهى من حيث معناه بعد وهو في السبع وشرط الساق
 اتحاد المورود ومن هنا يجاب عن ما يقال كيف المجاز مع الكناية

التشبيه
 المقلوب
 اه

مع تنبيهها

مع تنبيهها في صحة اراده الموضوع له ومنها والاحاجة لسنائه على كونه
 السابق من عدم تحيزها ثم قال في الثامن ان ذكر الاطفاار بعد التشبيه
 المطلوب فتكون نازلة الدرجة والاجماع انها من البلاغة بمكان وجوابه
 ان التحيز موهود ويكفي في البلاغة مزيد الدقة في الاعتبار السابق من قبل
 وكناية قال التاسع انه خارج لاجتماعهم وهو مني على اعتبار الاجماع في
 مثل هذه الاعتبارات والاضافة بيانية بل من اضافة الدال لان التشبيه
 بالمعنى - مرور حيث الظاهر ويمكن ان يكون في كلام المصنف تامه واسمها
 ضمير الكلام اي الاستعارة فتأمل سابقا في اول العقد فصح بالورد
 وقصد ان الرود على عصام حيث اعترض على المضى ما عدا صاحب
 الكتاب في ومقابلتهم بالسكالي مقفزة لاحاجة للذي عليها ثم ما هنا على القليل
 في العاقل ويبعد ما في بعض الحاشي من ان الش لا حظ هنا وصف المجمع
 اي والمجموع من حيث هو مجموع لا يوصف بالفعل وانت خبير بانهم يقولون
 في المجموع على حكم القاعدة احاده في صورة الاستعارة بالكناية الى حصل
 ان ال في الامر للمركب بل الاستعارة لا بعد بل يؤخذ من المعنى لان المراد
 عدم الانفكاك في الثبوت والاستيفاء مقادير من الجب اي بما ذكره
 السكالي من التخييلة وحدها وسيا في مع ردة للخطيب مذكور في الش
 حاصله ان السكالي زعم في قول ابي تمام لا ينبغي ما الملام ان الما استعارة تخيلية
 بدون مكنته توهم للملام تشابهها بالما فردة الخطيب يجوز الملكة في
 تشبيه الملام بطرق اوله باللام من بان لجان الما قوله استعارة حقيقة
 ذكره السكالي في ايا ارض ابلعي ماك من ان الماء مكنته عن الغدا وابلع حقيقة
 عن غوره او حقيقة في انبت الربيع البقل كان باقلا على معناه لم يعتبر
 علاقه غير المشابهة ويؤخذ من العصام وحده هنا كما ان الاقسام على
 وزن ما سبق في الترخي من المجاز المرسل والقدر المشترك وزاد ايضا
 احتمال الكناية على ما سبق لكن الحق ان الاختيار لا يثبت لجمع ذلك
 اذ لا معنى للاختراز الا قبل اصل الصود وان يكون لسان الواقع واستخير
 بان الاختراز هو الملحق لاعتبار الزيادة فهو الجواب مفارق لمخطط المضى
 والاضاع معنى عنوان الزيادة من اصله فتأمل لكلمة لم اخذ منه ليدل

فانه في
 صب في سلفه ما بكاني

متأمله الاول للثاني وهو صحيح لانهم عرفوا المتكلمة بالتعبير عن الشيء
بعبارة غيره لو فوجده معه وهكذا يحمل الاول والثاني الا ترى ان الاتباع
تظهرها وفدوى الحمد لله لا يتبع الدال بل لا يمكنه في الجملة القصد
تناسب المتجاورين ولكن ان جعل هذا من المتابع في امثلة المتكلمة باعتبار
ان الاصل بعد ما زاد على قرينة الملكية لا كما في ما زاد فيكون الثاني هو
الذي ساقط بعد ثبوت قرينة وبين يسمى اولاً انقست وقع ثقل تكرار اللفظ
الملكية قال العصام لا بد ان يزيد انضغ على قرينة التخييل فيحصل الحاجة
له فان قرينة النفس قرينة الملكية ولا يخف ان المراد هنا قرينة الملكية
الدالة على ملاحظتها كونها من ملائمتها المشبه به وانما التي تتركب من
المانعة نعم قرينة التخييل بالاستقرار حاله كالاضافة للمنة فلا تلبس
بالتزيين على انما كانت المانعة قبلها كما قال الشيخ في المرحله الاولى
لا احتراز من الاصل بل ما نقله المحيوي من ان التخييل الاحتياج لقرينة
بل كونها قرينة الملكية كاف في بيان معناها انضغ فكانه يقول هي كالشاة من
الاربعة انما ان من السور وقول من قال التقيد بالزيادة في الملكية لا يحمل له
على مذهب الكاكي فيها فان المضغ عنها كما يلائم المشبه به وانما يتم هذا
لو غير بلام المستعار منه على ما سبق يذبح ويجوز جعله للتخييل لاما من
انه تقوية وتزج للجمع كانه لا مانع من تخيل واحد للمكشيتين وشال
والاصلين في جذوع الخيل فيصبح تشبيههم بطريق وجذوع الخيل بطريق فيكون
مكتسبان على وزن مذهب الكاكي ولفظ في تخيل لهما لانها من ملائمتها
معا كذا لهما على الطريقة وهي حاله بنوعها قال العصام ولكن جعل جميع الملائمات
قرينة لمزيد الاعناء وهي مبنية على جواز تعدد القرينة وهو الحق خلافاً لمن
منعه قبالا القرينة مادل على المراد ومتى دل عليه امر لم يدل الاخر والا لم يحصل
الحاصل وجوبه ان في مثل هذه المتعلقات يعتبر المتعدد كانه شيء واحد
للملكية السابقة اعني مزيد الاعناء الذي افاده العصام بمعنى الواو انقست
للجواز ولو لاحظ العمل بالفعل لا يلاحظ على حالها كما اذا جعل بطريق لمجرد
مثال لم يلاحظ فيه الفرق الا في المضمون للتصوير هذا على جعل التزيين بالمعنى
المصدرى او تاويل الذكر بالمذكور على اضافة الصفة او البيانية والافعال لاسية

في جملتها هي

قوله اي الاشياء يحتمل ان الضمير للمسيد المأخوذ من الساق المضمون من الحار
العقلي فتم العام من الخاص وان شئت قلت فهم الخزامن العقل فان الحار العقلي
اشياء زبدية كيد لغزها هو له فاندفع باعتبار ما يتوهم من فهم الشيء
من نفسه بوقاف الحضي في بعض الحواسي يضم الدال جمع دقيق والظان
المضمون اسم مفرد بمعنى الدقيق وان الجمع بالكسر ككرم وكبرم وعظم وعظام
كما يفيد فعل الخلاصة وفي فعل وصف فاعل ورواؤه ورواؤه لفظا سابقا
في كلامه ولا يخفى ان دقيق معناه منصف بالدرجة اي الصغر فهو كصغير صغار
وجوه اخر منها اعتبار تخيل في هيئة السيرا ومكنية في نسبة التبارك
بما وسالت تخيل واطراف اخر ليست بالمهمة الصغر صفة في التخفيض
اخترار عن المعلول اطول من بد الظاهر ان هذا الحار من التورية لفظا الفينة
وهي اما الوقوع المستقل بناء على انه لا شرط للمقارنة واما ان الحق قد
صل الله عليه وسلم تسلم تسعة نعمة انما يترتب على شيء محو وسرعا كالكرم الاول
لاصول الخارجية ولحقا السابق نقل كما في المحيوي ان امهات المؤمنين
من نفس ابدية ولم يعلم المراد الا لعدان سقت بالكون الكثرة على
رضي الله تعالى عن الجميع الفرق قال القراني في الفرق هو بالتحفيف
في المعاني فيقال ما في الفرق بين المسكتين وافرقي بينهما وبالتشديد
في الاجسام قال تعالى ما يفرقون به بين المروز ووجه لا تفرق بين
احد من سبيلك وسره ان الاجسام اشغل من المعاني فقصر والتأني
واورد واذا فرقناكم الجرفا فرق بينا وبين القوم الفاسقين وجب
بان الما للطلافة الحق بالمعاني ويقال في الثاني محط القصد على صفة
الامان والفسق او ان ذلك اغلبي لزيادة الايضاح الظاهر اجرت
على الالسن من نحو هذا فرق بيني وبينك والاعادة فيه كقول ابن مالك
وعود خافض لدرى عطف على ضمير خافض لازما قد جعل قوة الاختصاص
هذا هو الابق معنى وعول العصام على الاسبق ذكر اوجه لان الاول
ما يسميه الخطاب بدله على المراد وينبغي الجزم به اذ ليس اوى الاختصاص
عطف للزم الظم انه نفس مراد بقول التقاوت والا تحضفة الاختصاص
الحقيقي متحدة وما رواه توشح حسن احكام استارة بطريق حتى الى ان ما رزنا

تخيل في هيئة الخي بان تشبه
بهية الاحاديث المنزعة
منها من حيث ذهابها واثارها
بهية السائر من وشعار
الكلام الموصوف ثلثانية الاولى
وقوله واطراف اخر للجمع بين
يونس فانه استقصاها

هو المرمم حيث لا يحتاج لغيره اللهم لا زيادة التقوية ونبر الى الله سبحانه وتعالى
من القوة والحول ونستغفره من الغفل والقول ونسأله المزيد
من لطفه وصلي الله على سيدنا محمد وآله صلى الله عليه وسلم
قال المؤلف نور الله ضريحه وأمر محمد والرحمة روحه
وافق التمام برحان العارف بالله تعالى

سیدی ذر دشت محمدی بمصر المحمدیة

صیحة الاربعة المبارک غرة جماد الاخر

وكان الفرج من كتابنا يوم الاربعة

المبارک قبل الصفحة الكبر من

شهر ربي المحمدي على يد

افضل العباد طالع الهدى

والرشاد ونسب النبى

من الملك الوهاب

كنتم المساوى

خطيب الخلو

القضاوى

عفى الله

عنه

م

